ملخص
تحليل وضع الأطفال في الأردن
٢٠١٧

اليونيسف
لكل طفل

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

المحتويات

مقدمة ٠٤
حقوق الطفل في الأردن ٠٧
الفقر ١٠
الحماية الاجتماعية ١٢
الصحة والتغذية ١٤
المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ٢٢
تنمية الطفولة المبكرة ٢٦
التعليم ٣٠
حماية الطفل ٣٨
الشباب ٤٨
المضي قدماً ٥٦
قائمة المراجع ٥٨

سبتمبر ٢٠١٧

مقدمة

إنه لمن دواعي سرور المجلس الوطني لشؤون الأسرة واليونيسف إصدار هذا التحليل المشترك لوضع الأطفال في الأردن، حيث اعتمد هذا التقرير على الجهود التعاونية بين الوزارات المعنية والمجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والتي نود أن نشكرها على دعمها وتعاونها ومشاركتنا لآرائها.

بالرغم من أن هذا التقرير قد ركز بشكل رئيسي على تقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الطفل في الأردن، فقد شمل تحليلا للوضع الحالي لجميع الاطفال في المملكة بمن فيهم اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. كما ويساهم التقرير في تقديم البيانات والتحليل لمجالات غالبا ما تفتقر الى الأدلة - مما يضع الأطفال في طليعة التحديات التنموية والإنسانية التي تواجه المملكة.

لقد أحرز الأردن تقدما مرموقاً في مجال حقوق الطفل ورفاهه، حيث استمرت معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات بالانخفاض بانتظام، كما التحقت الغالبية العظمى من الأطفال بالتعليم الابتدائي، وعلى المستوى الوطني يغطي التطعيم ما بنسبته 95 في المائة من الأطفال.

وبالرغم من ذلك، كان التقدم متفاوتا، حيث يواجه الأردن تحديات متزايدة تعوق مساره الإيجابي. كما أدت أزمة اللاجئين السوريين منذ بدايتها قبل ست سنوات إلى زيادة الأعباء على النظم الوطنية في الأردن، بما في ذلك التعليم والصحة؛ إضافة إلى أن حوالي ثلثي السكان هم دون سن الثلاثين، وهم بحاجة إلى فرص لمستقبلهم وشبكة أمان اجتماعي؛ ولا يزال النمو السكاني يضع ضغطا متزايدا على موارد المياه الشحيحة بالفعل. ونتيجة لذلك، يبقى الأطفال الأكثر ضعفاً بشكل خاص هم من الفقراء واللاجئين الذين لا يحملون الوثائق المناسبة وذوي الإعاقة والمنتمين إلى أقليات عرقية مهمشة مثل الأطفال الذين يشار إليهم باسم "دوم" والأطفال الذين يعيشون في تجمعات غير رسمية - وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التحليلية السابقة لوضع الأطفال في المملكة.

وفي هذا التقرير، سنرى باستمرار أن بعض الأطفال الأكثر ضعفا في الأردن محرومين من عدة حقوق. ولا يزال فقر الأطفال مصدر قلق مستمر، لا سيما أن عدد الأسر الفقيرة المعتمدة على برامج الضمان الاجتماعي في تزايد مستمر. ومن الأرجح ان يؤدي ذلك الى عدم التحاق الأطفال بالمدرسة، أو انخراطهم بالعمل أو الخضوع للزواج المبكر، مما يؤدي بدوره لعدم تمتعهم بالصحة الجيدة. وبالرغم من زيادة فرص الالتحاق بالتعليم، إلا أنه يجب تحسين هذه الفرص للأطفال اللاجئين وذوي الإعاقة وممن هم دون سن الخامسة والشباب في السنوات الأخيرة من التعليم الثانوي.

ويذكر التقرير أيضا أن هناك ارتفاعا في معدل انتشار العنف ضد الأطفال في المدارس والمنازل، وأن هناك حاجة ماسة لتعزيز التشريعات وآليات الحماية التي تشمل مقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية ومقدمي الرعاية.

كما ويتعين على جميع القطاعات الاستثمار في تعزيز النظم الوطنية ليتمكن الأردن من مواجهة التحديات المستقبلية، وضمان تمتع جميع الأطفال في الأردن بمستوى معيشي جيد. فالخدمات الحكومية، والشركات، والمجتمعات المحلية القابلة للصمود، كلها تبدأ بأطفال يتمتعون بمستوى جيد من التعليم والصحة والحماية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن تحديد مسار وطني نحو القضاء على فقر الأطفال، وتوفير بيانات أفضل وأقوى عن أوضاع الأطفال، والاستمرار بتوفير خدمات الرعاية والدعم للأطفال والنساء، بمن فيهم المعوقين، هي أمور أساسية لضمان حقوق جميع الأطفال في المملكة، والتي ستشكل العمود الفقري لتحقيق رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة.

. إن نتائج هذا التقرير تهدف إلى تزويد سياسات وبرامج الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بالمعلومات والحقائق. ونأمل أنها ستلهمنا جميعا، الحكومة، والأمم المتحدة، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، لتكثيف جهودنا لعمل التدخلات الموضوعية والشاملة لتحقيق النتائج المرجوة لكل طفل.

محمد المقدادي — الأمين العام بالوكالة
المجلس الوطني لشؤون الأسرة

روبرت جنكنز — ممثل اليونيسف في الأردن

حقوق الطفل في الأردن

في عام ٢٠١٥، كان عدد الأطفال تحت سن الثامنة عشرة ٣,٨ مليون طفل (أكثر من ٤٠ بالمئة من السكان)، ٣٠٪ من هؤلاء الاطفال غير أردنيين ومعظمهم لاجئين من الدول المجاورة. يتمتع الأطفال في الأردن بحقوق محددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي قام الأردن بالمصادقة عليها، وبموجب الدستور الأردني لسنة ٢٠١٦. وتشمل هذه الحقوق: الحق في البقاء والتعليم والنمو والحماية والمشاركة. كما يجري حالياً وضع قانون للطفولة من أجل ضمان احترام هذه الحقوق بشكل شامل.

حقوق الطفل في الأردن

كان للأزمات المالية المتراكمة والاضطرابات السياسية في المنطقة (عقب الربيع العربي)، والانقطاعات في إمدادات الغاز من مصر، والأزمة السورية أثراً خطيراً على الاقتصاد. حيث كانت التوقعات الاقتصادية بالنسبة للأردن سليمة، حتى عام ٢٠٠٨، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي ٧,٧٪. لكن منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ لم يتعافى النمو الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الأزمة (البنك الدولي، ٢٠١٦أ). يستند دخل الأردن إلى حد كبير من التحويلات النقدية (٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) من المغتربين الذين يعملون بشكل رئيسي في دول الخليج العربي، ومن اقتصاديات المؤسسات المستقلة التي لديها استثمارات أجنبية كبيرة في قطاعات التصنيع (خصوصاً الأقمشة)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى قطاعات أخرى (ديفيرو، ٢٠١٥).

لقد أحرز الأردن تقدماً كبيراً خلال ٢٧ عاماً منذ أن وقع على اتفاقية حقوق الطفل. حيث ارتفعت قيمة التمويل المخصصة لخدمات القطاع الحكومي بشكل كبير منذ عام ٢٠١٢، خصوصاً في قطاعي التعليم والصحة. ومن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الـ ٢٧ سنة الماضية:

- انخفاض نسبة الوفيات لمن لم يتجاوز عمرهم الخمس سنوات لأكثر من الثلث.
- اقترب الأردن من تحقيق هدفه لحصول الجميع على التعليم الأساسي، حيث تشكل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس حوالي ٩٧٪.
- حافظ الأردن على المساواة بين الجنسين في التعليم منذ عام ١٩٧٩.
- يحصل الجميع تقريباً على المياه المحسنة بنسبة (٩٧٪) ومرافق الصرف الصحي بنسبة (٩٩٪).

لكن لم يستفد جميع الأطفال بشكل متساوٍ من هذه المكاسب. فما زالت الفتيات يواجهن مخاوف متعلقة بالحماية، مثل الزواج المبكر. في حين أن الفتية معرضون بشكل أكبر لترك التعليم المدرسي من أجل الالتحاق بالعمل لدعم عائلاتهم. ومن الأطفال الآخرين الذين يواجهون مخاطر في الأردن:

في عام ٢٠١٥، كان عدد الأطفال تحت سن الثامنة عشرة

٣,٨ مليون

طفل (أكثر من ٤٠ بالمئة من السكان)

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

- الأطفال من الطبقة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة.
- الأطفال اللاجئون، خصوصاً غير المسجلين.
- الأطفال ذوي الإعاقة.
- الأطفال الذين يعيشون في مخيمات غير رسمية ومجتمعات متنقلة، بما فيهم من ينتمون للمجتمعات المهمشة واللاجئين السوريون.
- إضافة إلى ذلك، بدءاً من منتصف عام ٢٠١٧ أصبح هناك ١٥ ألف طفل على الأقل يقطنون بالقرب من منطقة الركبان على الحدود الشمالية الشرقية للأردن.

. يواجه الأردن العديد من التحديات المختلفة التي يصعب على الأطفال بسببها تحقيق كامل إمكاناتهم. فهو يستضيف أعداداً من أكبر الأعداد المسجلة التي تمت استضافتها من اللاجئين في العالم؛ حيث بلغت (منذ أيار٢٠١٧) ٢,١٧٥,٤٩١ فلسطيني مسجلين في الانروا ، و ٦٦٠,٣١٥ سوري و ٦٣,٠٢٤ عراقي. وقد ازداد عدد اللاجئين السوريين- الذين يشكل الأطفال أكثر من نصفهم - بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، كما زادت الأزمة السورية في تعقيد الأزمة المالية المتواصلة، بالإضافة الى الاضطرابات السياسية في الإقليم والتي كانت قد بدأت بالتأثير على التوقعات الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

في هذا السياق، يهدف اتفاق الأردن الذي أبرم في شباط ٢٠١٦ بين الأردن والمجتمع الدولي، إلى تعزيز قدرة البلاد على تحمل الأعباء الناجمة عن الازمة السورية عن طريق جذب الاستثمارات الجديدة وخلق فرص عمل لكل من الأردنيين واللاجئين السوريين مع ضمان جودة التعليم لكل الأطفال.

من المتوقع أن ترتفع نسبة الشباب – التي وصلت إلى نحو الثلث حتى الآن – خلال السنوات القادمة. ومع وصول المزيد من الشباب إلى سن الرشد، سيصبحون هم صناع التغيير ومتخذو القرار، وسيوجهون الأردن نحو مستقبله. إن الاستثمار الآن في الشباب، وفي السنوات القادمة سيخلق كادراً من الشباب اليافعين الذين يمتلكون المهارات والأفكار اللازمة للمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم، وعلى الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بأكمله العمل من أجل تجاوز العقبات المتزايدة التي تقف في وجه جميع الأطفال نحو تحقيق كامل إمكاناتهم.

الفقر

ارتفعت نسبة الأردنيين الذين يعيشون في حالة من الفقر المطلق من ١٣,٣٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٤٪ في ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن نسبة الفقر أعلى في المناطق الريفية، إلا أن غالبية الأسر الفقيرة (٨٠٪) تعيش في المحافظات الأعلى كثافة سكانيا: العاصمة عمان وإربد والزرقاء في وسط وشمال البلاد. وفي حين أن نسب الفقر منخفضة نسبياً مقارنة بالمنطقة، إلا أن ٣٣٪ من سكان الأردن (١٨,٦٪ يعانون من فقر مؤقت، و١٤,٤٪ هم فقراء رسمياً) يعيشون في حالة فقر خلال احد ارباع السنة على الأقل (البنك الدولي، ٢٠١٦أ). وعليه فإن الأسر الأفقر أكثر عرضة لخطر الفقر المؤقت والموسمي.

أما اللاجئين السوريين يعيش نحو ٨٦٪ منهم تحت خط الفقر، وينتمي أكثر من ٦٠٪ منهم للأسر التي تُحصِّل دخلاً بسيطاً ولديها عدد كبير من المعالين مما يعكس نسبة إعالة "حادة". كما يلجأ أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين السوريين الى آليات تكيف سلبية مع الطوارئ أو الأزمات مثل خفض الاستهلاك الغذائي وإرسال أفراد العائلة ومن ضمنهم الأطفال للتسول أو اللجوء إلى مهن عالية الخطورة أو غير شرعية أو مهينة اجتماعياً (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥).

يشير تحليل انتشار الفقر بين الأردنيين على مدى دورة الحياة إلى أن الأطفال واليافعين الأردنيين يتعرضون للفقر أكثر من الفئات العمرية الأخرى. وحتى بين الراشدين (ممن تجاوزوا ١٨ عاماً)، فإن انتشار الفقر يصل إلى أعلى معدل له بين الراشدين في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين سن ٣٦-٤٥ عاماً – وهي الفترة التي يربي فيها الراشدون عادة أطفالهم ويتكبدون خلالها تكاليف إضافية – ومن ثم ينخفض بشكل كبير بين كبار السن. كما أن الأسر الكبيرة معرضة للفقر بشكل أكبر من الأسر الصغيرة، حيث أن معدل الفقر بين الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى ستة أشخاص يبقى أقل من المعدل، بينما يتجاوز ٢٠٪ بالنسبة للأسر الكبيرة (التي يزيد عددها عن سبعة أفراد).

هناك حاجة لتحسين الأدلة اللازمة لمراقبة ورصد وضع الأطفال في الأردن، بما في ذلك زيادة توفر وجودة المعلومات المتعلقة بالأطفال بشكل عام، حيث أن المعلومات الإدارية المُتاحة غير كافية لدعم تخطيط السياسات وتنفيذ الخدمات الاجتماعية الخاصة بالأطفال، بالإضافة الى عدم وجود اليات كافية لرصد وتقييم لأثر السياسات والبرامج العامة على الأطفال. فعلى سبيل المثال، تم إجراء آخر تحليل للفقر في عام ٢٠١٠، مما يجعل من الصعب تصميم ببرامج تساعد الاطفال المعرضين للخطر او الاطفال من الفئات الهشة على التكيف و الـتأقلم مع الأوضاع الصعبة بغض النظر عن جنسيتهم أو قدراتهم أو حالتهم.

أكثر من

٨٠٪

من اللاجئين السوريين يلجأون الى آليات سلبية للتكيف مع الحالات الطارئة و الازمات مثل خفض الاستهلاك الغذائي وإرسال أفراد العائلة ومن ضمنهم الأطفال للتسول

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

الحماية الاجتماعية

قام الأردن بالعمل على وضع مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية التي تبدأ من المعونات وتنتهي ببرامج التحويلات النقدية والإعفاءات الضريبية والخدمات الاجتماعية. و يشمل ذلك الخدمات التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية الذي يعمل على إدارة ستة برامج تستهدف الأسر الأردنية التي لديها أطفال يفتقدون إلى الرعاية الابوية أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو النساء المطلقات أو الأسر التي تعيلها النساء. كما يتم تقديم المعونات النقدية من قبل صندوق الزكاة الممول من الوقف وتديره وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وغطت هذه المساعدات نحو ١٪ من الفقراء (زريقات وأبو شمة، ٢٠١٥).

تعتبر تغطية و استهداف هذه البرامج موضوع ذا أهميه. فقد غطى صندوق المعونة الوطنية ٧,٤٪ فقط من السكان في عام ٢٠١٠، في حين وصل انتشار الفقر إلى ١٤,٤٪. وفي عام ٢٠١٣، ذهب أكثر من ثلث موارد صندوق المعونة الوطنية إلى منتفعين كانوا فوق خط الفقر قبل تلقي المعونة.

وقد تم العمل على تطوير نظامٍ موازٍ للتحويلات النقدية من أجل الاستجابة لحاجات اللاجئين السوريين. وتشمل التحويلات الاجتماعية المقدمة للاجئين السوريين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مجموعة من برامج المعونات النقدية والقسائم الشرائية. حيث يوجد ثلاثة أنواع رئيسية من برامج المعونات الاجتماعية المُقدمة من الأمم المتحدة للاجئين السوريين القاطنين في الأردن: المعونات النقدية التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (نحو ٣٢,٠٠٠ أسرة تستلم نحو ١٣٠ دينار أردني شهرياً)، وبرنامج المساعدات النقدية للأطفال المقدم من اليونسيف (حيث يحصل ٥٥,٠٠٠ طفل على مساعدات نقدية بقيمة ٢٠ دينار لكل طفل شهرياً، لأربعة أطفال كحد أقصى)، وقسائم برنامج الغذاء العالمي للمعونات الغذائية التي ينتفع منها ٤٣٠,٠٠٠ فرد. وتشترط الحكومة أن يكون ٣٠٪ من المنتفعين من هذه البرامج من الأردنيين (هانفر-زانكر وآخرون، ٢٠١٧). ولأن الأزمة السورية في عامها السابع الآن، فإن هذه البرامج التي بدأت بصفتها مساعدات إنسانية، أصبحت تواجه نقصاً في التمويل، مما يؤكد على الحاجة للانتقال نحو نهج تنموي في دعم اللاجئين.

ومن الأفكار المبتكرة المطروحة الآن إنشاء شبكة أمان مرنة قابلة للتعديل خلال وبعد الأزمة، كتقديم مساعدات غذائية غير مشروطة أو التحويلات القائمة على المساعدات النقدية او من خلال القسائم الشرائية (مثل برامج القسائم في فلسطين والأردن) والتي تمولها الحكومة و الجهات العاملة في مجال التنمية (حيفيرو، ٢٠١٥).

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

غطى صندوق المعونة الوطنية

٧,٤٪

فقط من السكان

التوصيات

- الاتفاق على تعريف محدد لفقر الأطفال على المستوى الوطني، من أجل تحسين المخرجات في مجالات الحماية الاجتماعية وحقوق الطفل.
- تنفيذ مسار وطني من أجل القضاء على فقر الأطفال من خلال :) أ) البدء بإجراء قياس روتيني لفقر الأطفال و (ب) خفض معدل الفقر بين الأطفال من خلال تغيير السياسات والتدخلات البرامجية.
- الاستثمار في تحسين البيانات اللازمة لتحليل الفقر بشكل روتيني من أجل تتبع تقدم الأردن في تحقيق الهدف رقم (١) من أهداف التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر المدقع.
- تطوير استراتيجية حماية اجتماعية وطنية مع التركيز بشكل خاص على الأطفال.
- انشاء أرضيات حماية اجتماعية بحيث تضمن تأمين حد أدنى من الدخل لجميع الأطفال، وضمان شمول غير الأردنيين ضمن الدعم المقدم من المجتمع الدولي.
- تحسين آليات استهداف برامج الحماية الاجتماعية الوطنية لتلبي حاجات الافراد الأكثر فقراً والأكثر الاكثر هشاشة و عرضة للمخاطر من الأطفال في الأردن.

الصحة والتغذيه

تحسنت صحة سكان الأردن بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات، وغطت معدلات التطعيم ٩٥% من مجموع الأطفال. غير أن معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات تعكس أهمية عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتعرض الأمهات والأطفال الأكثر فقراً لخطورة أكبر. كما أن الأمراض غير المنقولة مثل السكري وأمراض القلب في ارتفاع أيضاً، ويرافقها تبعات طويلة المدى على صحة الأطفال.

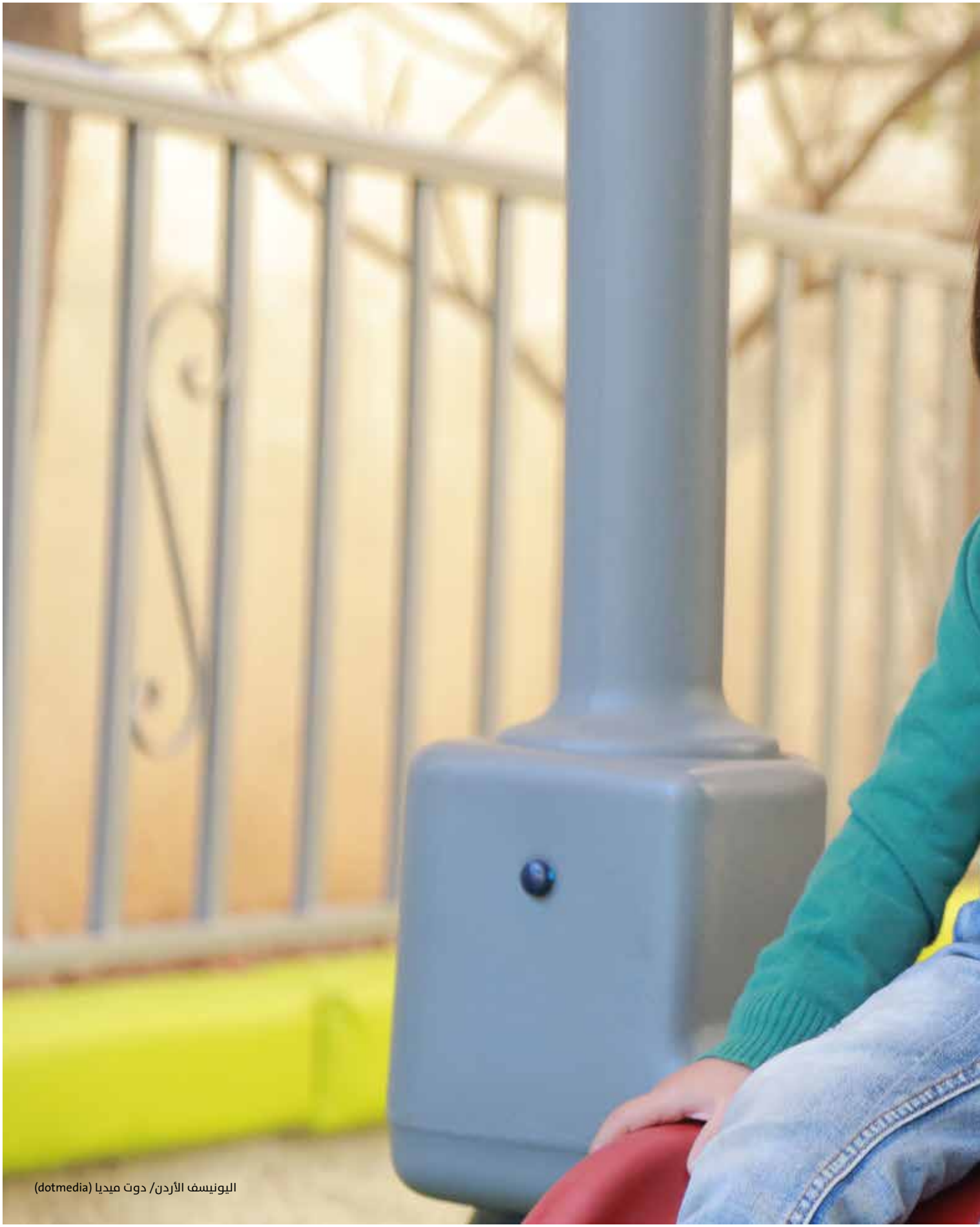

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

الصحة والتغذية

لقد انخفضت نسبة الوفيات بشكل كبير بين الأطفال ممن لم تتجاوز أعمارهم الخامسة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٢، لكنها غير كافية لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن وفيات الأطفال حديثي الولادة تمثل أكثر من ٧٠٪ من وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. يمكن منع أكثر من ٣٠٪ من جميع وفيات الأطفال حديثي الولادة، ومن المحتمل منع أكثر من ٤٤,٣٪ من هذه الوفيات بتقديم الرعاية المثلى. لا يتم الإبلاغ عن وفيات الأطفال حديثي الولادة بالشكل الكافي في الأردن، ويعود ذلك في الأغلب لنظام الإبلاغ الضعيف والتشريعات والذي تكون العائلات بموجبه مسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات بدلاً من المرافق والمؤسسات الصحية.

من الأسباب الرئيسية الأخرى للوفاة بين الأطفال ممن لم يتجاوزوا الخامسة من العمر الإسهال والالتهابات في الجهاز التنفسي العلوي والسفلي، يليها الأمراض المعدية والإصابات. وفيات الأطفال تحت سن الخامسة اعلى بثلاثة أضعاف بين أطفال الأسر الأشد فقرا (٢٩ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي) مقارنة بالأسر الغنية (١١ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي). أما وفقاً للمحافظات، فتتراوح وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٢٦ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عجلون إلى ٧,٤ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في معان (اليونيسف وشركة جون سنو، ٢٠١٣). وتصل وفيات الأطفال الفلسطينيين في المخيمات ممن لم يتجاوز عمرهم الخامسة إلى ٣٣ وفاة لكل ١٠٠٠ مقابل ٢٠ وفاة لكل ١٠٠٠ خارج المخيمات. (دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣).

وفيات الأطفال
تحت سن الخامسة

اعلى بثلاثة أضعاف

بين أطفال الأسر الأشد فقرا

الشكل ١: معدلات الوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة في الأردن، ١٩٩٧ – ٢٠١٢

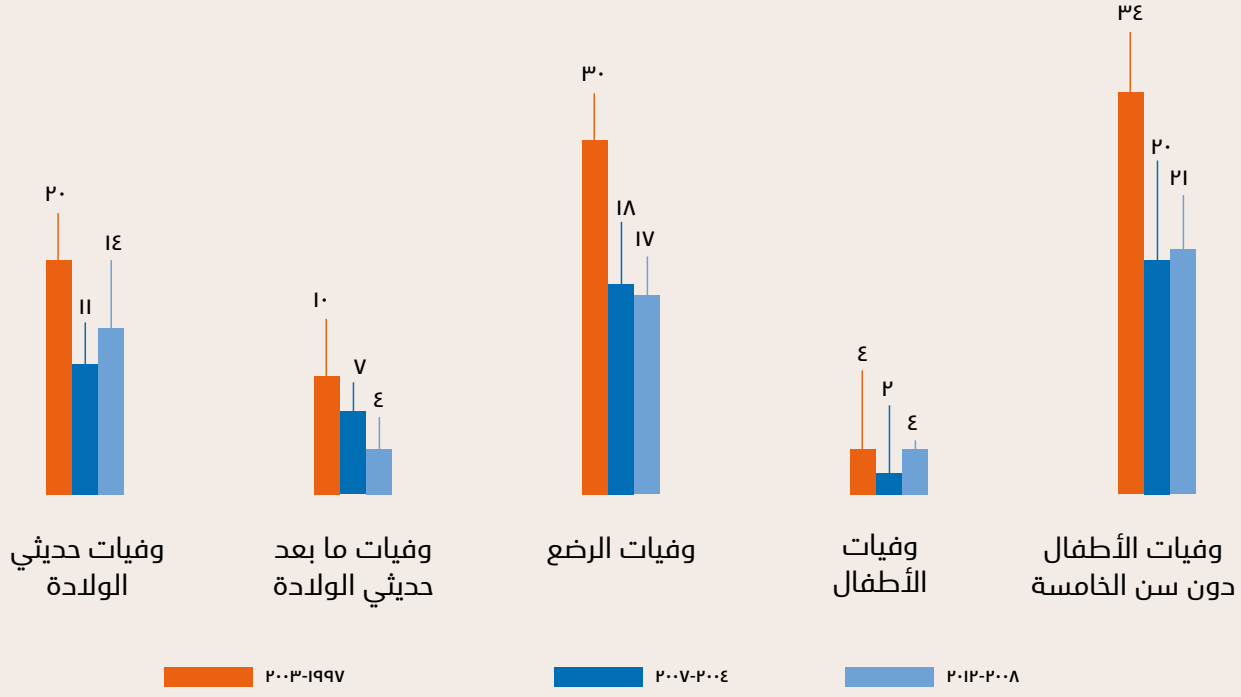

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣

انخفضت وفيات الأمهات من ٧٧ إلى ١٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ (وزارة الصحة، ٢٠٠٨) [١]. وفي مخيمات الفلسطينيين، كانت نسبة وفيات الأمهات ٣٦,٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥ (وزارة الصحة، ٢٠١٥). أن الأعمار الصغيرة وحجم العائلة الكبير والسكن في المناطق الجنوبية ومراجعة المستشفيات الموجودة على الأطراف والتحصيل العلمي المتدني ودخل العائلة الشهري المنخفض نسبياً، كلها عوامل مرتبطة بمخاطر أكبر لوفاة الأمهات. غطت الرعاية السابقة للولادة ٩٤٪ من الأردنيين و٨٥٪ من اللاجئين في مخيم الأزرق للاجئين و٧١٪ من سكان مخيم الزعتري للاجئين، لكنه لم يغط سوى ٥٤٪ من اللاجئين في المجتمعات المستضيفة. (دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣). في عام ٢٠١٢، تمت ٩٨,٢٪ من الولادات في مرافق صحية (اليونيسف وجامعة تورونتو، ٢٠١٥)، ولكن ٢٢,٨٪ فقط من النساء تلقين زيارتي الرعاية بعد الولادة المعتادتين اللتان توصي بهما منظمة الصحة العالمية.

يمكن منع أكثر من ٣٠٪ من جميع وفيات الأطفال حديثي الولادة، ومن المحتمل منع أكثر من ٤٤,٣٪ من هذه الوفيات بتقديم الرعاية المثلى

١. الرقم الذي ذكرته منظمة الصحة العالمية أعلى بكثير لوفيات الأمهات بواقع ٦٣ في عام ٢٠١٠، لكن ينبغي الإشارة إلى أن الأردن لم يؤكد ذلك الرقم بصفة رسمية.

الصحة والتغذية

التغذية

انخفض معدل إعاقة النمو (التقزم) من ١٢٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٪ في عام ٢٠١٢، لكن المعدلات استقرت خلال السنوات الخمس الماضية (دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣) لأن بعض الفئات تفتقر للوصول للغذاء الجيد والمعرفة بشأن ممارسات الرعاية والنظافة العامة الكافية. وفي حين أن ثلثي النساء الأردنيات يبدأن الرضاعة الطبيعية خلال يوم واحد من الولادة، إلا أن كل من الرضاعة الحصرية والبداية المبكرة للرضاعة خلال ساعة واحدة من الولادة انخفضت منذ عام ٢٠٠٢؛ حيث انخفضت الأخيرة من ٣٩,٧٪ إلى ١٨,٦٪ (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦).

كما يسود نقص المغذيات الدقيقة بين النساء والأطفال الأردنيين واللاجئين السوريين. ويعود ذلك للأنظمة الغذائية السيئة التي تفتقر إلى المواد المغذية، وعدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية وسوء المياه والصرف الصحي. ويعاني ١٧٪ من الأطفال الأردنيين بين عمر ١٢-٥٩ شهر من فقر الدم، كما يعاني ١٣,٧٪ منهم من نقص الحديد و٤,٨٪ من فقر الدم بسبب نقص الحديد (وزارة الصحة وآخرون، ٢٠١١). وفي الخمس الأفقر من السكان يعاني ٤٠,٥٪ من الأطفال من فقر الدم مقابل ٢٦,٣٪ في الخمس الأغنى من السكان (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦). كما أن انتشار فقر الدم بين اللاجئين السوريين المسجلين من عمر ٦-٥٩ شهر كان ٤٨,٤٪ داخل مخيم الزعتري و٢٦,١٪ خارج المخيم. أما بالنسبة للأطفال الأصغر سناً (٦ أشهر -سنتين)، فقد بلغت نسبة الإصابة بفقر الدم إلى ٦٤٪، مما يشير إلى مخاوف جادة من وضع التغذية لهذه الفئة العمرية. أما نسبة فقر الدم بين النساء السوريات غير الحوامل وفي سن الإنجاب في المخيم وفي المجتمعات المستضيفة فقد كانت ٤٤,٨٪ و٣١,١٪.

كما يسود نقص المغذيات الدقيقة بين النساء والأطفال الأردنيين واللاجئين السوريين. ويعود ذلك للأنظمة الغذائية السيئة التي تفتقر إلى المواد المغذية، وعدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية وسوء المياه والصرف الصحي

الشكل ٢: مؤشرات تغذية حديثي الولادة والأطفال في الأردن من ١٩٩٠-٢٠١٢

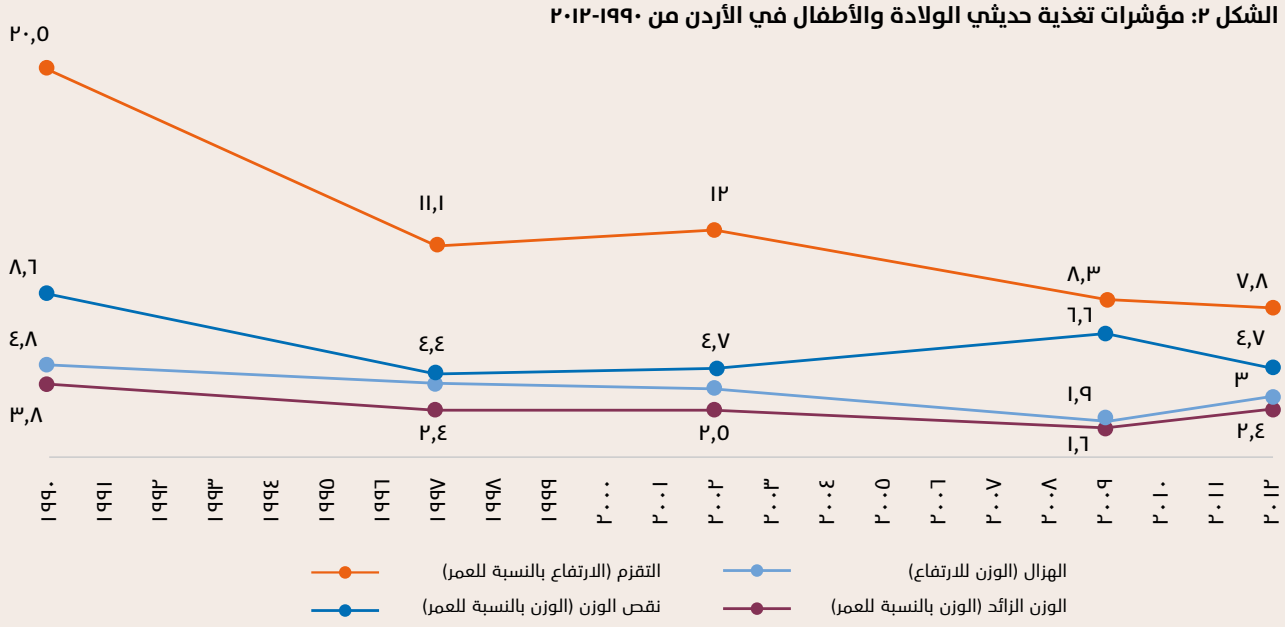

المصدر: تقديرات سوء التغذية المشتركة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة / منظمة الصحة العالمية / البنك الدولي ، ٢٠١٤

وكالعديد من الدول متوسطة الدخل، يواجه الأردن عبئاً متزايداً بسبب الأمراض غير المنقولة المتعلقة بخيارات أسلوب الحياة. فالتدخين والاستهلاك الكبير للملح والصوديوم والسكر والدهون غير الصحية ما زالت تمثل مصادر رئيسية للقلق بين الفتيات المراهقات والنساء الأكبر سناً في الأردن. كما أن انتشار التدخين بين الراشدين الذكور على المستوى الوطني مرتفع جداً؛ بواقع ٤٩,٦٪ (المجلس الصحي العالي، ٢٠١٥). كما أن عدداً متزايداً من الأطفال والمراهقين في الأردن يعانون من زيادة الوزن أو السمنة. ومن الممكن أن يؤدي ذلك لاحقاً للإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، والبداية المبكرة لمتلازمة التمثيل الغذائي وأمراض الشريان التاجي (غوبتا وآخرون، ٢٠١٢). يعاني ٤٪ من الأطفال من زيادة الوزن. وقد تكون كلفة علاج معظم الأمراض غير المنقولة مرتفعة بالنسبة للأسر، خصوصاً ممن يعيشون في ظل الفقر، كما أنها تشكل عبئاً على نظام الصحة الوطني.

انتشار التدخين بين الراشدين الذكور على المستوى الوطني مرتفع جداً؛ بواقع

٤٩,٦٪

الأطفال ذوي الإعاقة

وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٥، يعاني ١,٣٪ من الأطفال من عمر ٥-١٧ عام من صعوبات وظيفية حادة، في حين يعاني ٦,١٪ منهم من صعوبات وظيفية بسيطة إلى حادة (الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥). كما أن نحو ٨٪ على الأقل من أطفال الزعتري لديهم إعاقة واحدة على الأقل مقابل ٣٪ من الأطفال السوريين المسجلين في المجتمعات المستضيفة. تشير القرائن إلى أن معظم أهالي الأطفال ذوي الإعاقات لديهم معلومات محدودة بشأن الخدمات المجتمعية المتاحة، مما يؤخر في الكشف عن الإعاقة وطلب الرعاية، وبالتالي يؤدي إلى تأخيرات في النمو وتراجع في القدرات، وذلك وفقاً لمقابلات تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير من قبل أخصائي في مجال الإعاقة في هانديكاب إنترناشونال في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٦. ومع أن الاستراتيجية الوطنية للإعاقة نصت على الحاجة للكشف المبكر في جميع أنحاء البلاد، خصوصاً بالنسبة للأطفال، إلا أن الكشف المبكر والاستقصاء الفاعل للحالات غير مطبق وغير مشرع في أنظمة التعليم والصحة الأردنية. كما أن الاستمرارية في خدمات الرعاية والدعم للأطفال واليافعين ذوي الإعاقة مفقودة أو أن تنفيذها غير منظم إلى حد كبير.

١,٣٪

من الأطفال من عمر ٥-١٧ عام من صعوبات وظيفية حادة

الصحة والتغذية

التطعيم

معدل التطعيم الإجمالي في الأردن[٢] هو ٩٥٪، ويشمل ذلك٩١٪ من السوريين (اليونيسف، ٢٠١٥). لكن الأطفال السوريون الذين لديهم أمهات أميات لديهم تغطية أقل بكثير (٦٧٪). يشتري الأردن اللقاحات من موازنته السنوية لقطاع الصحة ويقدم التطعيم المجاني لجميع الأطفال بغض النظر عن جنسيتهم، لكن البلاد بحاجة لدعم خارجي للبدء بتقديم لقاح المكورات الرئوية. ولا تزال الحكومة تواجه صعوبات في الحصول على اللقاحات بكلفة منخفضة من الممثلين المحليين لشركات اللقاحات العالمية.

بلغ معدل التطعيم الاجمالي في الأردن

٩٥٪

ويشمل ذلك ٩١٪ من السوريين

نظام الرعاية الصحية

يتم تقديم معظم الخدمات الصحية في الأردن من خلال نظام وزارة الصحة، على الرغم من أن مقدمي الخدمات في القطاع الخاص يؤدون دوراً متنامياً في البلاد. كما أن وكالات الأمم المتحدة مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا تعمل على تكملة النظام الصحي الحكومي- حيث تقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفئات السكانية الضعيفة، كما أن المنظمات غير الحكومية تعمل في ٤٤ عيادة خيرية في أنحاء البلاد (المجلس الصحي العالي، ٢٠١٣). وابتداء من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٤ فقد تم فرض رسوم مقابل الحصول على الخدمات الصحية في المرافق الحكومية (باستثناء التطعيم وعلاج مرض السل)على جميع اللاجئين السوريين. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت خدمات الرعاية السابقة للولادة والرعاية بعد الولادة وتنظيم الأسرة مجانية، لكن كلف الأحمال عالية الخطورة والولادات والعناية بالمواليد المحتاجين للرعاية المركزة و/ أو الخدمات داخل المستشفيات فهي غير مشمولة (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦).

[٢] الأطفال الذين تلقوا أي نوع من التحصين (من عمر ٦-٣٤ شهر للأردنيين، و٦-٥٩ شهر للسوريين)

إن الحكومة ملتزمة باستدامة وتحسين الصحة العامة على الرغم من التراجع الاقتصادي العالمي وتدفق اللاجئين. كما أنها تعطي الأولوية لتحقيق التغطية الصحية للجميع بحلول عام ٢٠٣٠- وهو هدف هام من أهداف التنمية المستدامة رقم ٣ بشأن الصحة- وذلك من خلال تحسين العدالة الصحية وتعزيز بناء نظام صحي مرن ومتين. كما عملت الحكومة على سن سياسة تقديم الرعاية الصحية المجانية للأسر الأردنية التي تعيش في جيوب الفقر (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦). ونتيجة لهذه السياسة، أصبح خمسة بالمئة فقط من الأسر في جيوب الفقر غير مؤمنين مقارنة بما نسبته ٢٢٪ من الأسر الفقيرة خارج جيوب الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٢). لكن لا تزال الأسر الأكثر فقراً في الأردن خارج جيوب الفقر تتحمل تكلفة مرتفعة بشكل غير متناسب بسبب كلفة الرعاية الصحية وأقساط التأمين العام (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦).

إن الحكومة ملتزمة باستدامة وتحسين الصحة العامة على الرغم من التراجع الاقتصادي العالمي وتدفق اللاجئين.

وفي حين أن الأسر الفقيرة وغير المؤمنة هي الأكثر ميلاً للحصول على الخدمات الصحية من مرافق وزارة الصحة، إلا أن نسبة التكلفة الإجمالية للرعاية التي يقابلها الدعم الحكومي تم تقديرها بواقع ٧٥,٦٪ بين الأسر الأكثر فقراً مقارنة بنسبة ٨٠,٤٪ بين الأسر الأغنى إذا ما اختارت الوصول إلى مرافق وزارة الصحة (هلسة وآخرون، ٢٠١٠).

وقد أصبح الحفاظ على الموظفين ذوي المهارات عائقاً أمام الوصول إلى الرعاية الصحية، وذلك بسبب انخفاض الأجور وعدم وجود نقطة مركزية لتوزيع المختصين في الرعاية الصحية، ونقص فرص التطوير المهني، وعدم كفاية الموظفين المتخصصين ومن ضمنهم اختصاصيو طب المواليد، وممرضات العناية المركزة لحديثي الولادة والممرضات المرشدات في الرضاعة الطبيعية (مجلس الصحة العالي، ٢٠١٣). كما أن أنظمة المعلومات الصحية في البلاد بحاجة للتعزيز والتنسيق.

التوصيات:

- تحسين أنظمة المعلومات الصحية، خصوصاً المتعلقة بالإبلاغ عن المواليد الجدد من أجل فهم المشكلة بشكل أفضل والتخفيف من انتشارها.
- الاستفادة من تطبيق برنامج صحة الأم والطفل على الهاتف النقال في تقديم معلومات التوعية الصحية للأم وطفلها في النظام العام للرعاية الصحية.
- تعزيز نظام الكشف المبكر عن الإعاقات في مرحلة الطفولة.
- تحديث نظام شراء اللقاحات.
- رفع مستوى الوعي بشأن تنويع النظام الغذائي للأم وطفلها والرضاعة الطبيعية على مستوى المجتمع من أجل تحسين التغذية.
- النظر في كيفية خفض الرسوم التي تدفعها الأسر الأكثر فقراً.
- تأسيس نظام تأمين صحي موحد وشامل (تغطية صحية شاملة) لحماية الأسر الضعيفة من الإنفاق الصحي الكارثي في الحالات الصحية الخطيرة.
- وضع مبادرات الوقاية والرعاية المجانية من أجل معالجة الارتفاع في انتشار الأمراض غير المنقولة.
- سن القوانين للتوظيف والحوافز والترقيات القائمة على أداء العاملين في القطاع الصحي.
- تطبيق أفضل الممارسات المعتمدة من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الصحة العام.

المياه والصرف الصحي والنظافه العامه

يحصل ٩٧٪ من السكان في الأردن على مصادر المياه المحسنة، في حين يحصل ٩٩٪ من السكان على مرافق الصرف الصحي المحسنة. لكن استمرارية الحصول علي هذه الخدمات والقدرة على تحمل كلفتها، إضافة إلى الظروف البيئية التي يعيش فيها الأطفال تتفاوت بشكل كبير بين مختلف مناطق المملكة. كما انخفضت نسبة الحصول عل خدمات المياه عبر الأنابيب في جميع أنحاء البلاد من ٩٩,٨٪ إلى٨٧,٤ ٪ في المناطق الحضرية ومن٨٥,٩٪ إلى ٧٩,٧٪ في المناطق الريفية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥، لأن النمو السكاني فاق نمو شبكة المياه. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الاعتماد على المياه المنقولة عبر الشاحنات والتي تتسم بارتفاع التكلفة ومخاطر الأمراض المنقولة عبر المياه. (اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٥). ووفقاً لأهداف التنمية المستدامة انخفضت نسبة العائلات التي تشرب مياه مصنفة على أنها "مياه معالجة بطريقة آمنة" من ٩٤,٢٪ عام ٢٠٠٠ الى ٩٣,٣٪ عام ٢٠١٥. وعلى العكس، فقد ارتفعت نسبة العائلات التي تستفيد من خدمات الصرف الصحي الآمنة من ٧٦,٧٪ إلى ٧٧,٣.

Photo credits: unicefjordan/dotmedia

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

يعتبر الأردن ثاني أفقر بلد في العالم من حيث وجود المياه؛ فمصادر المياه السنوية المتجددة لا تتجاوز ١٠٠م٣ للفرد، وهي أقل بكثير من الحد الادنى لحصة الفرد التي تبلغ ٥٠٠ م٣ مما يشير الى نقص حاد في المياه. كما أن نسبة الفاقد من المياه تفاقم هذه المشكلة- حيث يقدر أن نصف المياه التي يتم تزويدها لجميع أنحاء البلاد "مياه لا تدر أي عائد" – حيث تفقد هذه المياه بسبب عدم كفاءة الشبكات بسبب التسريبات ومد شبكات المياه بطرق غير مشروعة . وبالرغم من ان معدل فاقد المياه قد انخفض من ٥٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤٪ في عام ٢٠١١، إلا أنه ارتفع مجدداً إلى ٥٢٪ في عام ٢٠١٤. ويقدر أن ٧٥٪ من فاقد هذه المياه يكمن في عمان والزرقاء والبلقاء وإربد. (وزارة المياه والري، ٢٠١٦).

وللتخفيف من حدة مشكلة مصادر المياه المحدودة ومعدل فاقد المياه الكبير، نفذت الحكومة برنامجا صارما لترشيد توزيع المياه ، بحيث يتم توزيع المياه كحصص على الأسر على فترات تتراوح بين مرة واحدة في الأسبوع في المدن الرئيسية وأقل من مرتين في الشهر في مناطق أخرى (وزارة المياه والري، ٢٠١٦). وللتكيف مع هذا التزويد المحدود للمياه، تمتلك معظم الأسر خزانات لتخزين المياه أو تشتري كميات اضافية من المياه من مزودين من القطاع الخاص.

كما أفاد تقرير اليونيسف لتقييم خدمات المياه والصرف الصحي للمجتمعات العشوائية أن ٢٥٪ من الأسر لا تحصل على أي نوع من أنواع المرافق الصحية، ونتيجة لذلك، كانت النسب المسجلة للتغوط في العراء مرتفعة (منظمة ريتش واليونيسف، ٢٠١٤). إضافة إلى ذلك، فإن ٥٦٪ من الأسر في هذه التجمعات أفادوا بأنهم يقومون بشراء المياه من مزودي المياه من القطاع الخاص، في حين ٨٪ منهم فقط يحصلون على المياه من شبكة مياه البلدية. وقد أشار ٦٠٪ من هذه الأسر إلى أنهم يضطرون لاستدانة المياه، في حين أشار ٣٤٪ منهم إلى أنهم يضطرون لاستدانة المال لشراء المياه. تواجه الأسر القاطنة في هذه التجمعات تحديات كبيرة جداً في شراء خزانات المياه نظرا لمحدودية مواردها المالية، ونتيجة لذلك، فإنها تدفع تكاليف باهظة مقابل شراء المياه من الصهاريج التي قد لا تكون مأخوذة من مصادر معتمدة لمياه الشرب ونوعيه وجوده هذه المياه فيها مشكوك فيها.

يتفاوت معدل الحصول علي مياه لنحو ١٢٣ ألف لاجئ سوري يعيشون في المخيمات، حيث يتم توزيع المياه من خلال الصهاريج والصنابير لكل مجموعة في مخيمات الأزرق ومخيم حدائق الملك عبدالله، ومخيم الزعتري عبر خزانات عامة وخاصة. وعلى الرغم من أن المياه الموزعة مجانية، إلا أن العديد من الأسر قامت بشراء خزانات مياه خاصة بها، وتنسيق تعبئة هذه الخزانات خارج نطاق جدول التوزيع المعتمد. ومن التحديات الاخرى الملاحظة في المخيمات كانت اساليب تخزين الأسر للمياه. فجميع المياه الموزعة من قبل اليونيسف في المخيمات معالجة بالكلور، واللاجئون غير معتادين على هذه النسبة العالية من الكلور. ونتيجة لهذا الاختلاف في طعم المياه، تقوم العديد من الأسر بفتح الجهة العلوية من خزانات المياه لتخفيف نسبة الكلور فيها، مما يعرض المياه لاحتمال التلوث وخفض مستوى الحماية من انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه ومنها التهاب الكبد الوبائي(أ).

٢٥٪

من الأسر التي تعيش في الخيام غير الرسمية ليس لديها اي نوع من المرافق الصحية

٣ مصدر المياه المحسن هو المصدر المحمي من التلوث الخارجي بسبب طبيعة بنائه. أما الصرف الصحي المحسن فيشمل مرافق الصرف الصحي التي تفصل بشكل صحي فضلات الإنسان عن الاتصال البشري

الشكل ٣: تصنيف الهشاشة للمياه لكل محافظة

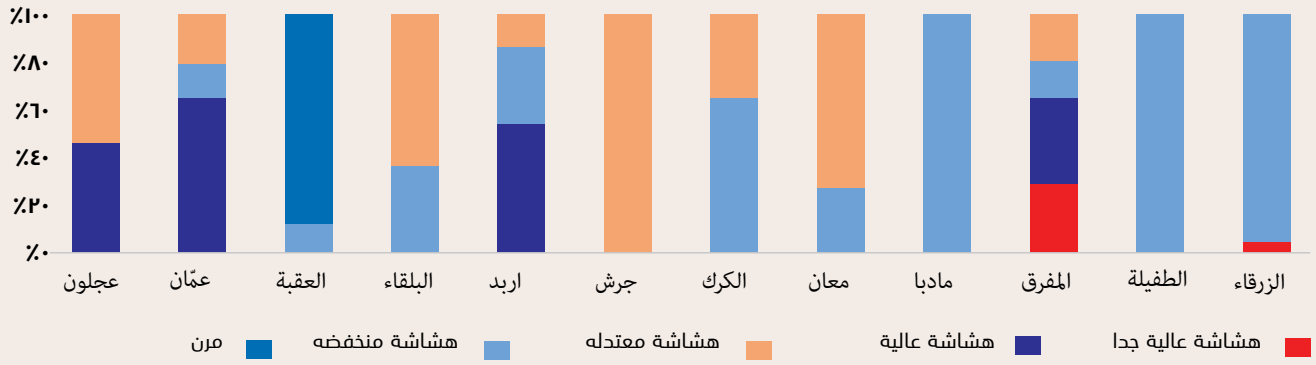

ملاحظة: يشمل هذا الرسم البياني الاسر التي تحصل على المياه من خلال شبكة التوزيع، اما الاسر غير المرتبطه بالشبكة فهي لم تؤخذ بعين الاعتبار.

تدعم الحكومة بشكل كبير كلفة المياه في محاولة منها لضمان وصول المياه إلى معظم الأسر الفقيرة ، حيث تكون التعرفة على أساس استهلاك الحصص بدلاً من استهلاك الأمتار المكعبة (وزارة الزراعة والري، ٢٠١٦). وفي حين أن نظام التعرفة يساند الأسر الفقيرة بشكل كبير، إلا أنه لا يغرس لديهم الحس العام بقيمة المياه ومحدوديتها.

على الرغم من ممارسة عادات النظافة العامة الأساسية مثل غسل اليدين بشكل جيد في الأردن، لكن لا تزال هناك فجوات في الوصول إلى مواد النظافة الأساسية لدى الأسر الفقيرة. وعلى الرغم من نشر الرسائل الأساسية المتعلقة بالنظافة العامة والحفاظ على المياه في المدارس، إلا أنه ما زال هناك فرصة كبيرة لتوسعة المناهج وأساليب التدريس. ومن المهم هنا الاشارة الى ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦-٢٠٢٥) على أن الحكومة "ستعمل على تطوير حزمة مياه وصرف صحي ونظافة عامة شاملة من أجل تحسين مستوى النظافة في جميع المدارس وتعزيز النظافة والتوعية الصحية بين الأطفال". (وزارة المياه والري، ٢٠١٦).

وسيمثل وضع المياه في الأردن تحدياً أكبر مع الازدياد المطرد في حجم السكان، وتقوم الدولة بتوسيع البنية التحتية الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية. وقد حددت الإستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠١٦-٢٠٢٥ الخيارات الممكنة لمواجهة النقص المزمن في المياه، والتي تشمل ابتكارات تكنولوجية مهمة تشمل إنشاء المزيد من محطات التحلية، واستحداث مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق تشمل خط أنابيب البحر الأحمر إلى البحر الميت وخطط اخرى مثل إعادة استخدام المياه العادمة (الصرف الصحي) المعالجة، ومعظمها تتطلب كلفة مالية باهظة وطاقة عالية جداً. وعلى الرغم من أنه ستكون هناك حاجة لموارد مياه جديدة، وستتم توسعة لشبكات المياه مع توسع المناطق الحضرية، إلا أنه يمكن توفير موارد كبيرة (من المياه والطاقة) من خلال إعادة التأهيل الشاملة لأنظمة المياه القائمة من أجل الحد من المياه المهدورة، والاستعانة بتقنيات بديلة لإعادة استخدام المياه والحفاظ عليها. وبناء عليه، هناك فرصة هائلة لإثبات الفعالية من حيث التكلفة لخطط إعادة التأهيل وإعادة استخدام المياه والحفاظ عليها.

التوصيات:

- مراجعة نظام التعرفة الحالي لضمان نظام داعم للفقراء بحيث يحفز على الحفاظ على المياه.
- إعادة تأهيل كل من أنظمة المياه الحالية وأنظمة المياه العادمة من أجل الحد من التسريب وعدم الكفاءة.
- تنفيذ التقنيات البديلة لإعادة استخدام المياه والحفاظ عليها، وأنظمة الصرف الصحي في المناطق منخفضة الكثافة السكانية.
- الترويج لممارسات النظافة العامة بين أطفال المدارس.

تنمية الطفوله المبكره

تكمن فرص تنمية الطفولة المبكرة في الأردن في المنازل بشكل أساسي، لأن أقل من ٣٪ من الأطفال من عمر الميلاد-٣ أعوام يرتادون المرافق الرسمية لرعاية الطفل، كالحضانات أو مراكز الرعاية النهارية. كما أن ١٣٪ فقط من الأطفال من عمر ٤ إلى ٥ سنوات يرتادون صفوف الروضة –السنة الأولى، و٥٩٪ ممن يتراوح عمرهم بين ٥ إلى ٦ سنوات يرتادون صف الروضة – السنة الثانية، مع تفاوت نسب الالتحاق بين المناطق المختلفة في البلاد (الكوجالي وكرافت، ٢٠١٥).

تنمية الطفولة المبكرة

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

في عام ٢٠١٤، أفاد الأهالي بأن الأسباب الرئيسية لعدم إرسال أطفالهم إلى رياض الأطفال هي: أن الأمهات يعتنين بأطفالهن في المنازل (٤٩,٧٪)، الكلفة العالية للإلتحاق (١٦,١٪)، وعدم وجود رياض أطفال بالقرب من المنزل (٨,٥٪) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١٥). ومع أن معدلات الالتحاق ما زالت منخفضة، إلا أن معدل الالتحاق في السنة الثانية من رياض الأطفال أظهر ارتفاعاً نسبته عشرة بالمئة من ٤٩٪ في عام ٢٠٠٠. حيث أطلقت الحكومة خطة لإتاحة صف رياض الأطفال – السنة الثانية للجميع، بحيث يصبح التعليم فيه إلزامياً خلال السنوات الثمانية القادمة.

ووفقاً لمؤشر تنمية الطفولة المبكرة، فإن ٧٣٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣٦-٥٩ شهر على المسار الصحيح من الناحية النمائية (وزارة التعليم واللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية واليونيسف، ٢٠١٤). هذا وقد يؤثر دخل الأسرة المتدني سلباً على قدرتها على رعاية أطفالها بصورة إيجابية، وذلك بسبب محدودية الدخل وضيق الوقت المتاح لأطفالهم. وقد أظهرت المشاورات التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير إلى تفاقم هذا الوضع بسبب عدم ملاءمة التشريعات وأطر عمل والسياسات، مثل عدم وجود آليات للعمل المرن لدعم الأهل العاملين. ففي حين أن قانون العمل يفرض على جميع أصحاب العمل الذين يوظفون أكثر من ٢٠ امرأة ولديهم ١٠ أطفال على الأقل على تقديم خدمات رعاية الطفل، إلا أن هذه الخدمات غالبا ما تكون غير متوفرة أو لا تستوفي معايير الجودة (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦).

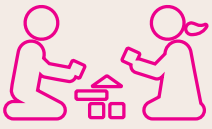

٧٣٪

من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٦-٥٩ شهرا هم على المسار الصحيح من الناحية النمائية حسب مؤشر تنمية الطفولة المبكرة

ولأن الغالبية العظمى من الأطفال تتم رعايتهم في المنازل، فقد أتاح برنامج الرعاية الوالدية، التابع لليونيسف، الفرصة لمئتي ألف من أولياء الأمور ومقدمي الرعاية لتعلم ممارسات الرعاية الوالدية في المنزل ومشاركتها مع أقرانهم والعمل على تحسينها منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠.

التوصيات:

- ضمان تأسيس مرافق لرعاية الأطفال وفقاً للقانون في جميع مؤسسات العمل، وتشجيع التوسع في إنشاء الحضانات في المجتمع.
- التوسع في تطبيق برنامج الرعاية الوالدية ليصل لجميع الأهالي في الأردن، خاصة المعرضون لمخاطر عالية، كالأهالي الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً وأزواج الأم أو الأب.
- دعم الكشف المبكر عن تأخر النمو/ الصعوبات النمائية للأطفال من أجل تسهيل وصولهم إلى الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة التأهيل وغيرها من الخدمات الاجتماعية في الوقت المناسب لدعم نمائهم وصحتهم على أكمل وجه.
- العمل على تحقيق الطموح بفرض الزامية السنة الثانية من مرحلة رياض الأطفال (الصف الذي يسبق المرحلة الأساسية) والتوسع في مساحات الروضة.
- تعديل قانون التعليم لجعل السنة الثانية من رياض الأطفال مرحلة تعليمية إلزامية.
- رفع مستوى الوعي بالفوائد النمائية التي يجنيها الطفل بالتحاقه بمرحلة رياض الاطفال قبل دخوله المدرسة، والاخذ بعين الاعتبار سبل دعم الاطفال من الأسر ذوات الدخل المتدني لالتحاقهم بها.

التعليم

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

التعليم

الالتحاق بالتعليم

إن الالتحاق بالتعليم الاساسي (الصفوف ١-١٠) مجاني والزامي للأطفال الاردنيين حتى سن ١٥ عاما. أما بالنسبة للأطفال غير الاردنيين، وبغض النظر عن وضعهم القانوني، بإمكانهم الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي مقابل دفع رسوم تعليم. ويقدم المجتمع الدولي حاليا التمويل اللازم لوزارة التربية والتعليم لتغطية كلفة التعليم المترتبة على التحاق الاطفال من اللاجئين السوريين.

في عام ٢٠١٤، التحق ٩٦,٦٪ من الأطفال في الأردن بالتعليم الأساسي (٩٦,٤٪ من البنين و٩٦,٩ ٪ من البنات). ولأن التعليم الثانوي (الصف ١١ و١٢) غير مجاني وغير إلزامي، فقد كانت نسبة الالتحاق به ٨١,٣٪ في عام ٢٠١٤ (٨٣,٦٪ من البنات و٧٩,٣٪ من البنين) (اليونيسكو، ٢٠١٥). هذا ويتعرض الأطفال من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة والأطفال العاملين والأطفال ذوي الإعاقة لخطر عدم الالتحاق بالمدرسة بشكل أكبر من الاطفال الاخرين (اليونيسف، ٢٠١٤أ). والأطفال متعددي نقاط الضعف والمتداخلة يتعرضون بشكل أكبر لخطر التسرب من المدرسة أو ترك النظام التعليمي بشكل كامل.

التحق ١٢٦,١٢٧ طفل لاجئ سوري (٥١٪ بنات) في المدارس الحكومية في المخيمات والمجتمعات المستضيفة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، (وذلك يساوي أكثر من نصف الأطفال اللاجئين المسجلين بقليل وعددهم ٢١١,٩٢٢ طفل في عمر الالتحاق بالمدارس منذ شهر أيار/مايو ٢٠١٧). وتفيد العائلات السورية بأن الأسباب الرئيسية لعدم إلحاق أطفالها بالمدارس ترجع الى عدم القدرة على دفع التكاليف المرتبطة بالتعليم (٣٣٪) وعدم وجود مساحة كافية لهم في المدارس القريبة (١٧٪) وعمل الأطفال (١٤٪) (اليونيسف، ٢٠١٦أ). وقد أصدرت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ قانوناً ينص على إمكانية التحاق الاطفال بالمدارس دون وثائق رسمية لفترة زمنية محددة لحين تقديمها.

٩٦٪

من الأطفال في الأردن ملتحقون بالتعليم الأساسي

التحق ١٢٦,١٢٧ طفل لاجئ سوري (٥١٪ بنات) في المدارس الحكومية في المخيمات والمجتمعات المستضيفة في العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧

اليونيسف الأردن/ دوت ميديا (dotmedia)

وقد وفرت الأونروا في العام ٢٠١٥ التعليم الأساسي والإعدادي (الصفوف ١-١٠) لما مجموعه ١١٩,٧٤٧ من خلال ١٧٢ مدرسة في ٩٥ مبنى مدرسي. كما أنها تعمل على إدارة مركزين للتدريب المهني والتقني. وتؤكد الخطة الأردنية للتنفيذ الميداني للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي تحدد خطط ونشاطات الأونروا في الأردن، على تحسين البيئة التعليمية كأولوية استراتيجية.

كان واحد فقط من أصل كل عشرة أطفال من الفئات المهمشة من بني مرة والتركمان (مجتمعات الدوم) من عمر ١٢-١٨ عام ممن شاركوا في مجموعات النقاش المركزة في منتصف عام ٢٠١٦ ملتحقاً بالمدارس. من بين المعيقات التي تحول دون الحصول على التعليم لدى هذه المجتمعات الحاجة للعمل لدعم العائلة، والزواج المبكر، والهجرة بسبب الإخلاء والعمل الموسمي، والتمييز من قبل المعلمين والطلبة الآخرين ضد عرقهم (اليونيسف، ٢٠١٦ ب).

في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، التحق ١٦,٩٥٠ طفل من ذوي الإعاقة بالمدارس الحكومية، وقد أشار المعلمون إلى حاجتهم للتدريب المكثف على العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة، وإعداد الغرف الصفية على نحو أفضل، وتخصيص غرف صفية للأطفال ذوي الإعاقة، والعمل على توفير الكراسي المتحركة. تفتقر وزارة التربية والتعليم للموارد المالية والتقنية اللازمة لتعميم تطبيق التعليم الدامج. وبالرغم من ذلك وضعت خطة عمل لمنح الأولوية للتعليم الدامج بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

التحق

١٦,٩٥٠

طفل من ذوي الإعاقة
بالمدارس الحكومية

الشكل ٤: معدلات الالتحاق الإجمالية حسب المستوى التعليمي في الأردن، (٢٠١٤- ٢٠١٥ لصف رياض الأطفال – السنة الثانية)

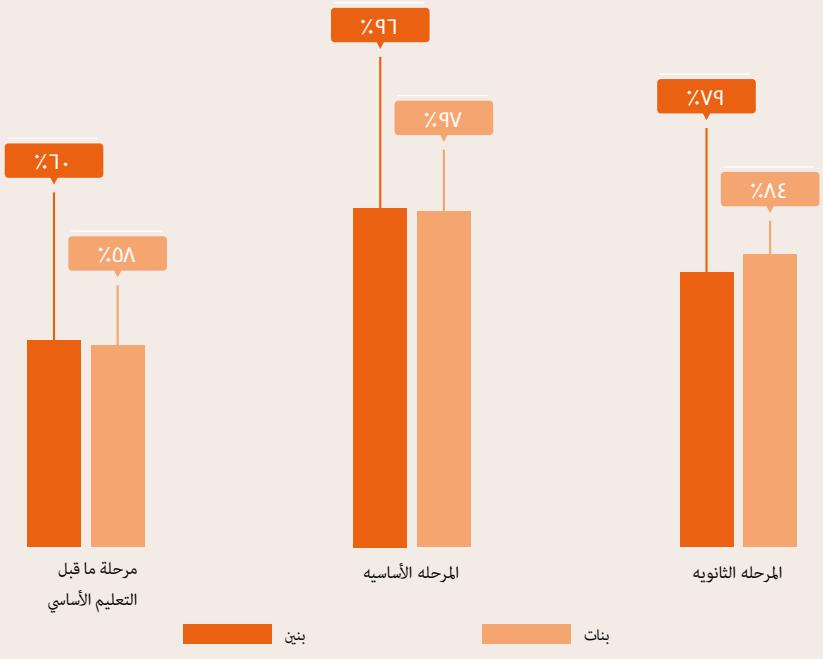

المصدر: معهد اليونيسكو للإحصاء، ٢٠١٧

من بين المعيقات التي تحول دون الحصول على التعليم لدى هذه المجتمعات الحاجة للعمل لدعم العائلة، والزواج المبكر، والهجرة بسبب الإخلاء والعمل الموسمي، والتمييز من قبل المعلمين والطلبة الآخرين ضد عرقهم

التعليم

الشكل ٥: التغير في متوسط النتائج ، الرياضيات للصف الثامن ، ٢٠١١-٢٠١٥

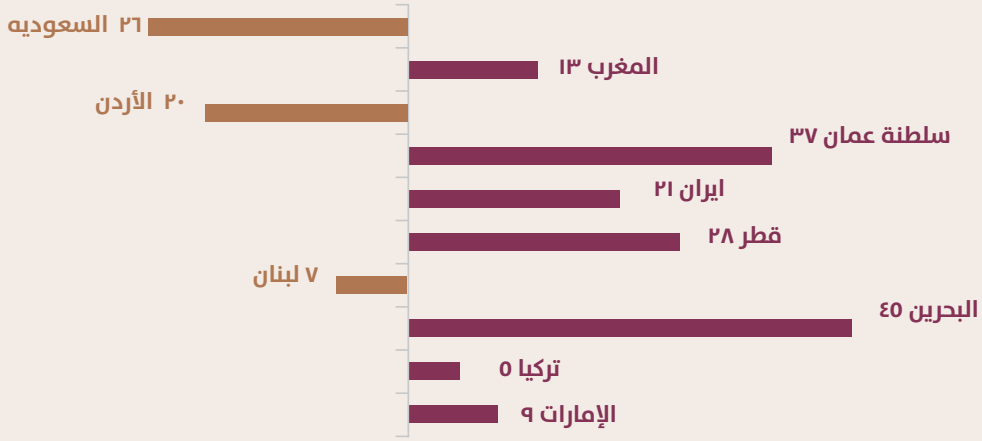

وعلى الرغم من المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي، إلا أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي أكبر من الذكور. والبنين أكثر عرضة للتسرب المدرسي بسبب تدني التحصيل الأكاديمي والعنف، والتنمر والعمل. كما أنهم أكثر عرضة لإعادة الصفوف الدراسية وأقل احتمالا لإنهاء المرحلة الأساسية من التعليم (معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٢). وقد يرتبط تراجع أداء البنين بنوعية المعلمين وتوفر المعلمين الذكور والعنف المدرسي ونوعية البيئة المدرسية ونسبة الطلبة الى المعلمين. في حين تتعرض الفتيات بشكل أكبر للبقاء في المنزل بسبب مخاوف تتعلق بحمايتهن والمسؤوليات الأسرية مثل رعاية الاخوة الأصغر عمرا ومرض الوالدين. الى جانب ذلك فهناك احتمالا كبيرا لتزويج البنات في عمر صغير حيث هناك ما نسبته ١٠٪ من الفتيات يزوجن قبل بلوغ عمر الثامنة عشر (اليونيسف، ٢٠١٤ب).

إن التعليم غير النظامي معتمد من قبل وزارة التربية والتعليم ومتاح للأطفال والمراهقين من عمر ١٣-٢٠ عام، ويستهدف الأطفال العاملين والمتسربين من المدارس والأطفال الذين يواجهون صعوبات في الاندماج في بيئة التعليم النظامي، والشباب الذين ليست لديهم شبكات دعم قوية في المنزل أو المجتمع وغيرهم من الأطفال غير الملتحقين في المدارس. أما بالنسبة للأطفال والمراهقين الذين تجاوزت أعمارهم ١٢ عام ولم يلتحقوا بالمدارس من قبل أو انقطعوا عن الدراسة لمدة تزيد على ثلاث سنوات، فقد التحق ما مجموعه ٢,٥٠٠ طالب فى برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، من مختلف الجنسيات، بما فيهم الأردنيين والسوريين في المخيمات والمجتمعات المستضيفة. وقد قدمت وزارة التربية والتعليم في تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ البرنامج الاستدراكي الذي يمنح للأطفال الأصغر سناً ممن تتراوح أعمارهم بين ٩-١٢ عام وانقطعوا عن الدراسة لمدة تزيد على الثلاث سنوات فرصة ثانية للتعلم حيث التحق به أكثر من ١,٦٠٠ طفل منذ أيار ٢٠١٧.

ومنذ كانون الثاني من عام ٢٠١٦، التحق أكثر من ٦٦,٠٠٠ [٤] طفل في الأردن تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عاماً، بأحد أشكال التعليم غير الرسمي، وهو غير معتمد لدى وزارة التربية والتعليم، تقدمه ٢٨ منظمة وبدرجات جودة متفاوتة. وقد توسع نطاق التعليم غير الرسمي بشكل كبير منذ بداية أزمة اللاجئين السوريين، مما أتاح للأطفال الوصول إلى أحد أشكال التعليم لحين الالتحاق بالتعليم النظامي.

يلتحق نحو ربع الأطفال في الأردن بالمدارس الخاصة، التي تتبع مناهج وزارة التربية والتعليم لكنها بشكل عام مجهزة بشكل أفضل وعدد الطلبة في الغرف الصفية فيها أقل، مما يسمح بفترة تواصل أطول بين الطالب والمعلم ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج تعليمية أفضل.

٤. التقسيم وفق الجنس: ٤٩٪ ذكور و٥١٪ إناث

جودة التعليم

٨٠٪

من طلبة الصفين الثاني والثالث الأساسيين يقرؤون دون فهم

اتسمت مخرجات التعليم في الأردن بالضعف في جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي، مما يعني وجود حاجة ماسة لتحسينات كبيرة على نظام التعليم. فعلى سبيل المثال، ٨٠٪ من طلبة الصفين الثاني والثالث الأساسيين يقرؤون دون فهم النص (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦). كما أن أداء الطلبة الأردنيين سيء باستمرار في الاختبارات المعيارية الدولية. ففي اختبارات تيمس المقننة (الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMSS) لعام ٢٠١٥، احتل الطلبة الأردنيون من الصفين الرابع والثامن الأساسيين في مادة الرياضيات أن المرتبة ٤٤ من بين ٤٨ دولة/ إقليم في مادة الرياضيات للصف الرابع وفي الموقع الثالث قبل الأخير بين ٣٦ دولة في مادة الرياضيات للصف الثامن. أما في مادة العلوم، فقد احتل الطلبة الأردنيون المرتبة السادسة قبل الأخيرة ضمن ٣٧ دولة/ إقليم. كما تراجع الأردن ٢٠ نقطة في الرياضيات و٢٣ نقطة في العلوم في فئة الأطفال من عمر ٩-١٠ سنوات بين الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ (المركز الوطني لإحصاءات التعليم، ٢٠١٥).

أثرت الميزانية التشغيلية المحدودة والضغط المتنامي على النظام التعليمي بسبب الأزمة السورية على قدرة وزارة التربية والتعليم على تحسين جودة التعليم. وفي الغالب أدى ذلك إلى توقف أو تأخير إنشاء المدارس أو تجديدها، مما أدى إلى اكتظاظ الطلبة في الغرف الصفية وتزايد العنف والتمرد في المدارس.

ومن الجدير ذكره أن المناهج وأساليب التدريس القديمة، وبيئات التعلم الفقيرة، والافتقار الى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والنقص في التدريب المناسب للمعلمين قبل وأثناء الخدمة أدت بمجملها إلى وضع النظام التعليمي في حالة ركود. ويظهر هذا الركود من خلال التراجع في أداء الطلبة في الاختبارات الدولية، بالإضافة إلى نتائج امتحان التوجيهي، وهو امتحان الانتهاء من الدراسة الثانوية.

هذا ولا ينجح في امتحان التوجيهي سوى ربع الطلبة الذين أكملوا الصف الثاني الثانوي، والخيارات البديلة لمن لم ينجوا في التوجيهي قليلة (صحيفة جوردان تايمز، ٣١ آب ٢٠١٦). ويختار العديد من الطلبة عدم التقدم للامتحان، في حين نجد أن نسبة النجاح بين من يتقدمون للامتحان أعلى لدى طلبة المدارس الخاصة (٦٥,١٪) منها لدى طلبة المدارس الحكومية (٥١,٤٪)، كما أنها أقل في العقبة وجرش ومعان ومادبا والزرقاء وفي المناطق الريفية وفي مدارس البنين [٥]. والتراجع في مستوى جودة النظام التعليمي من حيث المحتوى والمهارات الشخصية مثل إدارة الوقت يعد واحدا من أسباب ارتفاع معدلات الرسوب، خاصة في المدارس الصغيرة في المناطق الريفية (المونيتر، ٢٠١٥). إن نسبة الشباب الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني لا تتجاوز ٣٪ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤). حيث يتوفر التعليم والتدريب التقني والمهني في المرحلة الثانوية وما بعدها في كل من المؤسسات العامة والخاصة. وعلى الرغم من الحاجة المتنامية للتعليم والتدريب التقني والمهني في سوق العمل، إلا أن المسار المهني ما زال موصوما بشكل سلبي نتيجة لتوجيه الطلبة ذوي أدنى درجات التحصيل المدرسي نحوه والتحاقهم به. ولدعم استعداد الشباب لسوق العمل، فان هناك حاجة لتجديد التعليم والتدريب التقني والمهني وابرازه بشكل مرغوب به كخيار لمن لا يريد الاستمرار في المسار الأكاديمي.

٥. المدارس الحكومية في الأردن منفصلة وفق الجنس بدءاً من الصف الثالث بحد أقصى. وجميع الطلبة الذكور الذين يخضعون لامتحانات التوجيهي ملتحقون بمدارس للبنين فقط.

التعليم

النظام التعليمي

من أهم المخاوف المتعلقة بالحوكمة في قطاع التعليم التخطيط المركزي، وهياكل اتخاذ القرارات، وعدم التنسيق والتواصل بين الأطراف الفاعلة في قطاع التعليم (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦). فعادة ما تنتقل القرارات المتخذة على المستوى المركزي ببطء إلى المدارس، مما يؤدي إلى التنفيذ غير الفاعل للبرامج والخطط. ومع أن وزارة التربية والتعليم بدأت بتفويض المسؤوليات للمديريات والمدارس (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦)، إلا أن المشاورات لأغراض هذا التقرير أظهرت أن هناك صعوبة في ترجمة ذلك على أرض الواقع، لأن المسؤولين في معظم الوقت لا يتفقون بشكل كامل مع اللامركزية. كما أن نظام التفتيش والرقابة على المدارس الحالي ضعيف، وعادة ما تفتقر وحدات التفتيش والرقابة للموارد اللازمة لتتمكن من أداء وظائفها بالشكل الملائم.

فقط

٪٧

من الانفاق كان على النفقات الرأسمالية والتي لم تكن كافية في الميزانية الوطنية للاستثمار اللازم في المعدات والمدارس الجديدة.

خصص الاردن في العام ٢٠١٣، ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمرحلة ما قبل التعليم العالي، وهذا مقارب للمعدلات الدولية إلا أنه أقل من معدل حصة كل طالب في الدول ذات الدخل فوق المتوسط، حيث شكل التعليم ١٣,٣٪ من الميزانية الوطنية في عام ٢٠١٣ (البنك الدولي، ٢٠١٦أ). وبالرغم من أن ٧ ٪ كانت فقط للنفقات الرأسمالية (وزارة التعليم، ٢٠١٥)، إلا أن هناك نقص في المخصصات من الميزانية الوطنية للاستثمار الكافي لإنشاء المدارس الجديدة والمعدات. وتقوم الجهات الدولية المانحة بإكمال عمليات الإنشاء وإعادة التأهيل. وقد أشارت المشاورات التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير أن قرارات التمويل المركزية تعني عدم كفاية الموارد المستثمرة في تشغيل المرافق وصيانتها، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

الشكل ٦: تقسيم ميزانية وزارة التربية والتعليم، للعام الدراسي ١٥/٢٠١٤

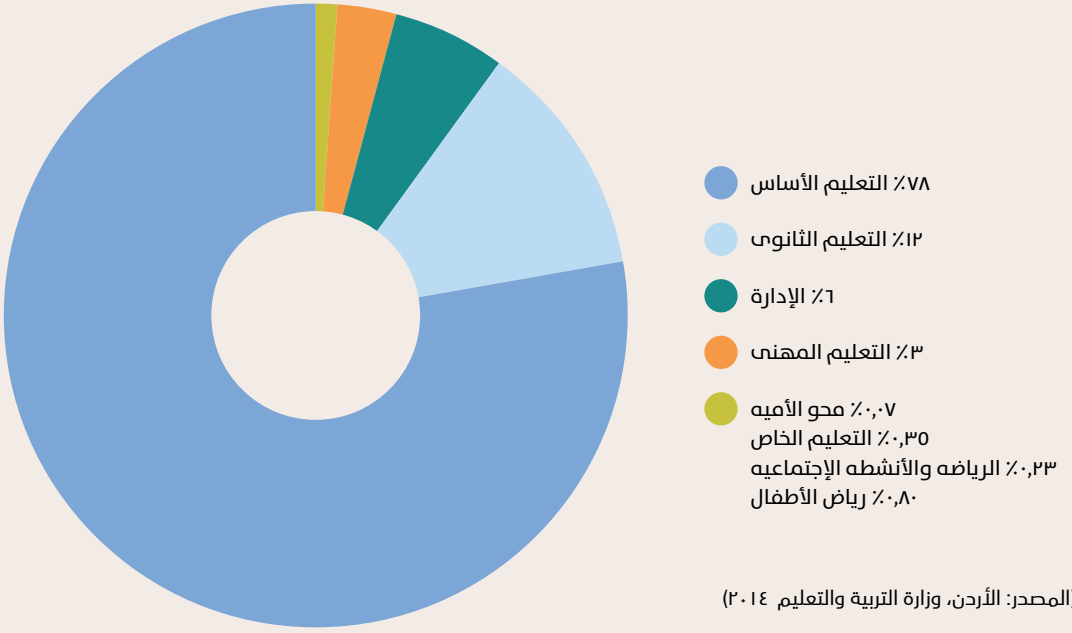

(المصدر: الأردن، وزارة التربية والتعليم ٢٠١٤)

تقترح الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦ -٢٠٢٥)، والتي تبنتها الحكومة الأردنية، إنشاء مدارس جديدة في المناطق المزدحمة بالسكان وتوسعة المدارس القائمة مسبقاً مع ترشيد المدارس غير المستغلة بالشكل الكافي والتركيز على الأطفال ذوي الإعاقة واللاجئين السوريين. وسيتعلم الطلبة من خلال مناهج أساسية وثانوية محدثة تعتمد توظيف أساليب تدريس محورها الطفل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيتم تقييمها من خلال طرق تقييم محسنة. وتعمل الحكومة حالياً على تطوير خطة تنفيذية مقدرة التكاليف لتعزيز جودة التعليم.

التوصيات:

- ضمان أن كلفة التعليم لا تمنع الفئات الضعيفة من الأطفال- ومن ضمنهم اللاجئين السوريين- من التعليم.
- ضمان أن أطفال الأقليات الأردنية المهمشة يتلقون الدعم الذي يحتاجونه للوصول إلى التعليم واستكماله.
- ضمان إتاحة التمويل لتحسين جودة التعليم في الأردن.
- منح الأولوية لتدريب المعلمين والتطوير المهني، بما في ذلك التدريب قبل الخدمة، والتدريب أثناء الخدمة ومنح المعلمين شهادة مزاولة مهنة عند الاقتضاء،
- ينبغي أن يكون اتخاذ قرار التمويل لا مركزيا وعلى مستوى المدرسة، بحيث يتم الاستثمار بشكل أكبر في صيانة وتحسين المرافق.
- تحديث النظام التعليمي لإكساب الطلبة المهارات التي يحتاجونها للنجاح في الاقتصاد الحديث.

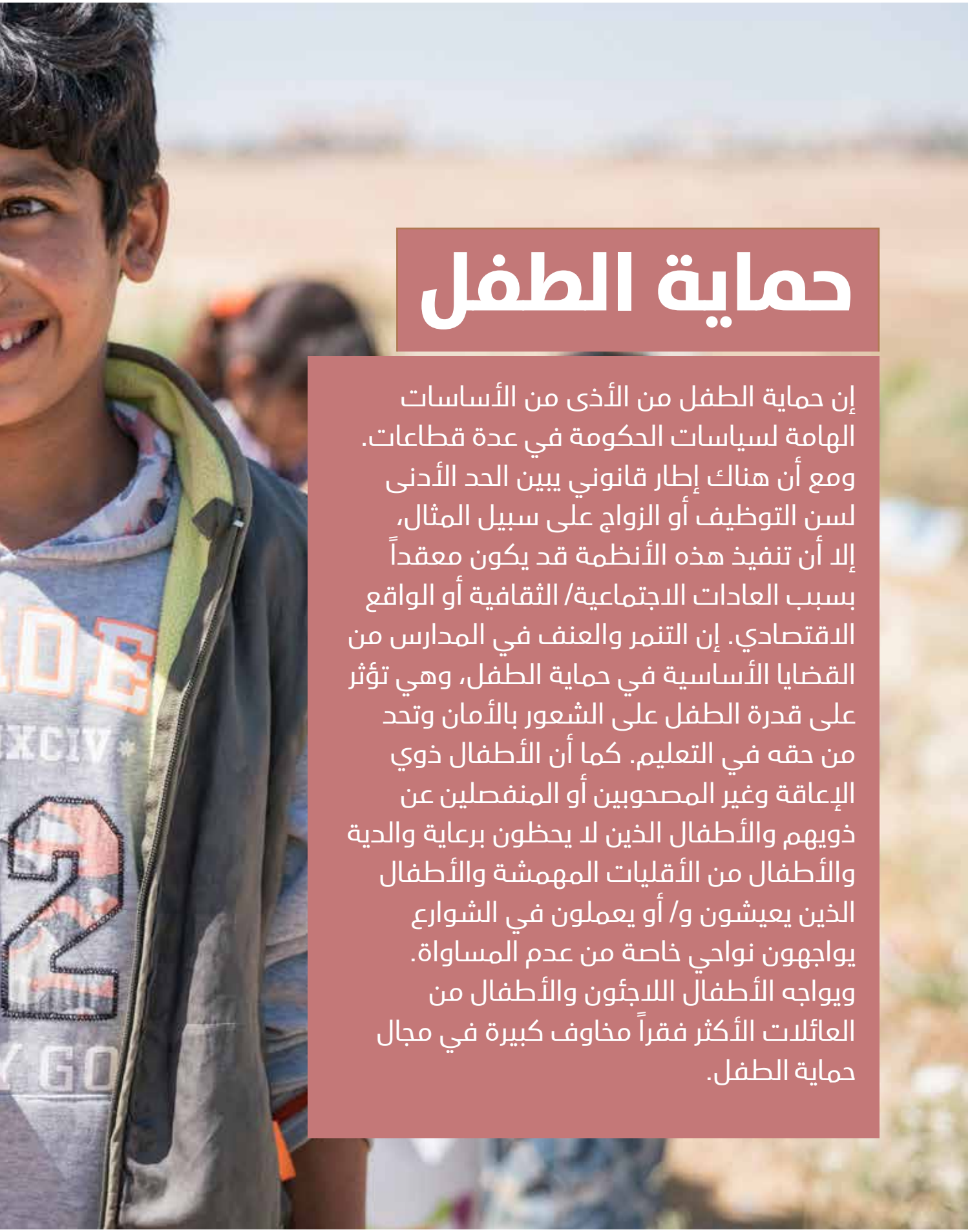

حماية الطفل

إن حماية الطفل من الأذى من الأساسات الهامة لسياسات الحكومة في عدة قطاعات. ومع أن هناك إطار قانوني يبين الحد الأدنى لسن التوظيف أو الزواج على سبيل المثال، إلا أن تنفيذ هذه الأنظمة قد يكون معقداً بسبب العادات الاجتماعية/ الثقافية أو الواقع الاقتصادي. إن التنمر والعنف في المدارس من القضايا الأساسية في حماية الطفل، وهي تؤثر على قدرة الطفل على الشعور بالأمان وتحد من حقه في التعليم. كما أن الأطفال ذوي الإعاقة وغير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم والأطفال الذين لا يحظون برعاية والدية والأطفال من الأقليات المهمشة والأطفال الذين يعيشون و/ أو يعملون في الشوارع يواجهون نواحي خاصة من عدم المساواة. ويواجه الأطفال اللاجئون والأطفال من العائلات الأكثر فقراً مخاوف كبيرة في مجال حماية الطفل.

حماية الطفل

الشكل ٧: النسب المئوية للعنف اللفظي والجسدي في مجموع المدارس من ٢٠٠٩-٢٠١٦

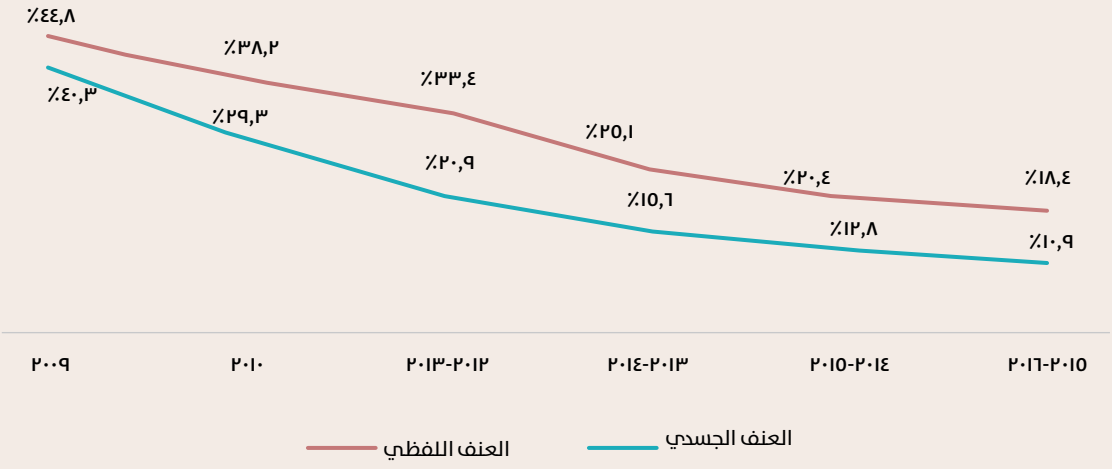

المصدر: بيانات حملة معاً

العنف ضد الأطفال

على الرغم من أن العقاب البدني غير قانوني في المدارس [٦] وأماكن الرعاية البديلة ومؤسسات الاحداث، إلا أن العنف ما زال مقبولاً اجتماعياً وثقافياً على نطاق واسع في هذه السياقات- وفي المنازل. لقد انخفض معدل العنف اللفظي والبدني بشكل كبير في المدارس خلال السنوات الأخيرة. إلا أن ١١٪ من الأطفال في المدارس الحكومية ومن ضمنهم السوريين في مدارس المجتمعات المستضيفة ما زالوا يبلغون عن تعرضهم للعنف البدني من قبل المعلمين، كما أن أكثر من ١٨٪ منهم أبلغوا عن تعرضهم للعنف اللفظي من قبل المعلمين في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ وفقاً للمسح الشهري التابع لحملة وزارة التربية واليونيسف "معاً نحو بيئة مدرسية أمنة".

في عام ٢٠١٢، كان (٧٠,٥٪) من الأطفال من الخمس الأدنى من الثروة من السكان أكثر ميلاً للتعرض للعنف النفسي والبدني في المنزل من الأطفال في الخمس الأعلى من الثروة (٥١,٦٪) (دائرة الإحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣). وما زال العنف الأسري مقبولاً على نطاق واسع، حيث يمارس الذكور هيمنتهم وسلطتهم لتنفيذ الإجراءات التأديبية. وقد أشارت المشاورات التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير إلى أن العنف المرتكب من قبل الأب قد يكرره الطفل الذكر الأكبر سناً ضد أشقائه ذكورا واناثا.

٦. العقاب البدني بأي شكل من الأشكال ممنوع في المدارس من خلال تعليمات التأديب في المدارس الحكومية والخاصة رقم ١ للعام ٢٠٠٧.

تم إطلاق الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في عام ٢٠٠٧. وبعد إجراء التقييم، تم تحديد الفجوات في منع العنف، ومنها الحاجة لاستجابة متساوية بشكل أكبر بين المحافظات مع التركيز على الاستجابة للعنف (ومنعه). وأطلقت النسخة الثانية من هذا الإطار في عام ٢٠١٦. حيث تم الإطلاق التجريبي لنظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري من أجل تقديم الدعم الفني لجميع الوزارات والمؤسسات والشركاء التي تتعامل مع حالات العنف الأسري، لضمان الاستجابة المتكاملة، وضمان المصلحة الفضلى للناجي من العنف ، وإعداد تقارير دورية حول مقدمي الخدمات، وتحديد الفجوات في النظام. وقد أجرى المجلس الوطني لشؤون الأسرة مسحاً لخدمات حماية الأطفال وعائلاتهم في الأردن، حيث يعمل المجلس على تنفيذ التوصيات القائمة على نتائج المسح، ومنها التوصيات بشأن كيفية تحسين الأطر القانونية والإجراءات التشغيلية من أجل الوصول لجميع الأطفال والأسر المحتاجة لهذه الخدمات.

تم الإطلاق التجريبي لنظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري من أجل تقديم الدعم الفني لجميع الوزارات والمؤسسات والشركاء التي تتعامل مع حالات العنف الأسري

كانت المصادقة على قانون العنف الأسري والغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات التي تتعلق بزواج المغتصبة إنجازاً في غاية الأهمية، إلا أن بعض التعديلات المهمة على قانون العقوبات ما زالت معلقة. وعلى الرغم من عدم جمع البيانات بشكل منظم حول انتشار ما يسمى بـ"جرائم الشرف"، إلا أن هذه الجرائم ضد الفتيات والنساء من قبل أقربائهن الذكور ما زالت ضمن الصور الأكثر تطرفاً للعنف الأسري. تنص المواد ٣٤٠ و٩٧ و٩٨ من قانون العقوبات على ظروف تخفيفية تسمح بتخفيف الأحكام على مرتكبي ما يسمى بـ"جرائم الشرف". (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٤). هذا ولا يوجد أي تعريف في قانون العقوبات لمصطلحات مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والتحرش. وبذات الوقت، ما زالت المادة ٦٢ من قانون العقوبات تسمح للوالدين بتأديب أطفالهم "على نحو ما يبيحه العرف العام"، قد تم تعديلها باضافة "على ان لا يشكل أذى" الا ان المادة ما زالت تعد فجوة تخدم استخدام العقاب البدني من قبل الوالدين ضد الأطفال.

وقد وجدت الدراسة التي أجريت في عام ٢٠١٣ عن اللاجئين السوريين القاطنين في المناطق الحضرية في الأردن أن العنف الجنسي لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كبير بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام من قبل أفراد العائلة والمجتمع. ولأن التحرش اللفظي شائع، فقد أدى ذلك إلى عدم السماح لعدد كبير من اللاجئات من مغادرة بيوتهن دون مرافق. وقد أبلغت خمس الأسر عن عدم مغادرة نسائهن وفتياتهن ملاجئهن على الإطلاق لتلك الأسباب. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٣).

عمل الأطفال

وفقاً للمسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن في عام ٢٠١٦، فإن ٧٥,٩٨٢ طفل يشاركون في أنشطة اقتصادية، من بينهم ٤٤,٩١٧ طفل يعملون في مهن خطرة [٧]. يعد الفقر وعدم توفر فرص كسب الرزق للأسرة من الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال. من بين ٣٣٠٠ طفل لاجئ تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٧ عام في مخيم الزعتري يُعتقد أنهم يعملون في أنشطة مدرة للدخل عام ٢٠١٤، كان ٩٤٪ منهم من الفتيان، معظمهم يعملون كحمالين لنقل المياه وغيرها من السلع (اليونيسف، ٢٠١٤أ). ومن كل أربعة أطفال أبلغ ثلاثة منهم عن مشكلات صحية مرتبطة بالعمل، كما عانى ٨٠٪ منهم من الإجهاد.

٧. العمل الخطر هو أحد أسوأ أشكال عمل الأطفال. وفقاً لمؤتمر منظمة العمل الدولية المتعلق بالوقاية والعمل الفوري للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (المادة ٣(د))، فإن العمل الخطر هو "العمل الذي بطبيعة ظروف من المرجح أن يوحي إلى الإضرار بصحة أو أمان أو معنويات الأطفال".

حماية الطفل

زواج الأطفال

٣,٧٪

من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣-١٧ سنة متزوجات، منهن ٢٪ من الفتيات الأردنيات، و١٣٪ من الفتيات السوريات من نفس الفئة العمرية

وفقاً لإحصاء السكان لعام ٢٠١٥، تبين أن ٣,٧٪ من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣-١٧ سنة متزوجات، منهن ٢٪ من الفتيات الأردنيات، و١٣٪ من الفتيات السوريات من نفس الفئة العمرية. وقد تفاقم انتشار ظاهرة الزواج المبكر بعد الأزمة السورية، مما رفع احتمال استغلال الفتيات. وتبين أن ٣٥٪ من جميع حالات الزواج المسجلة للاجئين السوريين في عام ٢٠١٦ تضمنت فتاة قاصر وفقاً لبيانات غير منشورة قدمتها المحاكم الشرعية لليونيسف. ومن الممكن تخفيض نسبة الزواج المبكر بجعل التعليم إلزاميا حتى سن ١٨ عاما، فضلا عن زيادة تعزيز إنفاذ المبادئ التوجيهية التي لا تسمح بالحصول على موافقة قضائية إلا بعد إجراء تقييم شامل لمصلحة الطفل الفضلى. وقد أصدر المشرع الأردني تعليمات جديدة في تموز/يوليو ٢٠١٧ لتحسين استخدام هذه المبادئ التوجيهية.

حماية الأطفال على شبكة الإنترنت

يتفاعل الاطفال في جميع انحاء االمملكة بشكل متزايد على شبكة الإنترنت، سواء كمستهلكين أو منتجين للمحتوى، مما يأتي بالنفع والمخاطر على حد سواء. فبينما يقع الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في الأردن، إلا أن البيانات التي تشير إلى نطاق هذه المشكلة محدودا، نظراً لعدم قدرة الحكومة على تحديد وتوثيق ودعم الناجين من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. وقد بدأت وحدة مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال عبر الإنترنت التابعة لإدارة حماية الأسرة عملها في كانون الثاني من عام ٢٠١٧، حيث تم توثيق ثماني حالات لاستغلال الأطفال. هذا ويعاقب قانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠١٥ كل من يستغل نظام أو شبكة معلومات لإعداد أو تخزين أو معالجة أو طباعة أو نشر أو الترويج لأنشطة الدعارة أو للتأثير على الأطفال الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة أو من ذوي الإعاقة النفسية أو العقلية، أو توجيه أو تحريض هؤلاء الأشخاص لارتكاب هذا النوع من الجرائم. وتم حاليا إعداد قانون معدل لقانون

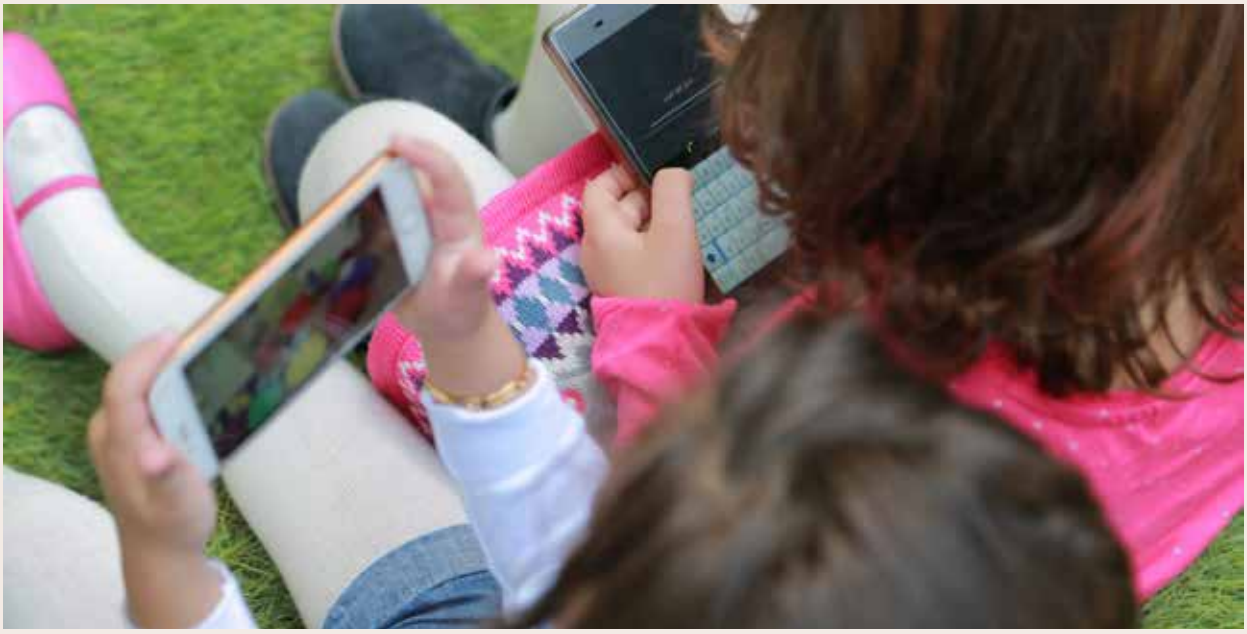

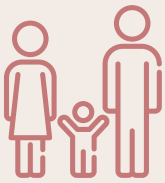

٤,٨٤٨

طفل سوري مسجل حاليا في الأردن غير مصحوب او منفصل عن ذويه تمت إعادة جمعهم بعائلاتهم أو إلحاقهم ببرنامج أسر الرعاية البديلة

الجرائم الالكترونية ليشمل تغطية أكبر للقضايا والجرائم الالكترونية ومنها ما يعلق بحماية الاستغلال عبر الانترنت. كما شكلت رئاسة الوزراء حديثا لجنة وطنية تعنى بالاستخدام الآمن الايجابي لتكنولوجيا الاتصال بدعوة من المجلس الوطني لشؤون الأسرة ليكون مقررا للجنة.

الأطفال المحرومون من الرعاية الوالدية

نتيجة للتحول في حلول الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، فقد انخفض عدد الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية الإيوائية، من٩٠٥ طفل في عام ٢٠١٤ الى٨٥٦ طفل (٤٧٪ منهم فتيات) في عام ٢٠١٥ حتى وصل إلى ٨٢١ طفل (٤٤٪ منهم فتيات) في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في الانخفاض مع التوسع في برنامج أسر الرعاية البديلة. حيث التحق ٤٨ طفلاً ببرنامج أسر الرعاية البديلة الرسمي (٤٧٪ منهم من الفتيات) في عام ٢٠١٦. في حين أن هناك ٤,٨٤٨ طفل سوري مسجل حالياً في الأردن غير مصحوب أو منفصل عن ذويه، و١٦٨ طفل من العراق تمت إعادة جمعهم بعائلاتهم أو إلحاقهم ببرنامج أسر الرعاية البديلة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حزيران ٢٠١٦).

الأطفال في الشوارع

وبموجب المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات التي تجرم التسول تم اعتقال ١,٧٣٨ طفل في عام ٢٠١٥ في أوضاع الشوارع، من بينهم ١,٠٣٤ فتى و٧٠٤ فتاة. وخلال العام نفسه، تم إدخال ١,٢٠٠ من هؤلاء الأطفال في مركز رعاية وتأهيل المتسولين، حيث يودعون فيه بموجب أمر قضائي. ومن الأسباب التي قد تدفع الأطفال للعمل أو التسول في الشوارع في الأردن: الفقر وحجم العائلة وأمية الوالدين. وتم العمل مؤخرا على اعداد استراتيجية خاصة بأطفال الشوارع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية

١٧٣٨ طفلا تم اعتقالهم في العام ٢٠١٥ والذين يعيشون و/أو يعملون في الشوارع ، منهم ١٠٣٤ فتى و ٧٠٤فتاة . وخلال العام نفسه تم ادخال ١٢٠٠ من هؤلاء الاطفال في مركز رعاية وتأهيل المتسولين

حماية الطفل

الأطفال في تماس مع القانون

رفع قانون الأحداث لسنة ٢٠١٤ سن المساءلة الجنائية من سبعة أعوام إلى ١٢ عاماً، وتبنى منهجاً تأهيلياً لتحقيق عدالة الأطفال. ومن التدابير المتوخى اتباعها تأسيس إدارة شرطة مختصة بالأطفال في جميع المحافظات ونظام ادعاء وقضاء متمركز حول الأطفال ونظام إصدار أحكام بديلة للتوقيف تشتمل على خدمة المجتمع ومساقات التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من الاحكام البديلة. يضمن المنهج التصالحي فهم الطفل لأثر أعماله على الآخرين وأن يعمل على إصلاح الضرر الذي لحق بالضحية والمجتمع بشكل عام. لقد أثبت هذا المنهج قدرته على الحد من عودة الاطفال للإجرام ومساعدتهم على أن يصبحوا أكثر تحملاً للمسؤولية. لكن في عام ٢٠١٥، تم تحويل ٣٤٢ طفل فقط من أصل ٤١٠٢ طفل خالفوا القانون في الأردن عن طريق اجراءات التقاضي الرسمية. ومع الاستمرار في تنفيذ أحكام قانون الأحداث، من المتوقع أن يزداد عدد الأطفال الذين يتم تحويلهم بعيداً عن النظام القضائي .

ولتنفيذ برامج التحويل والتسوية على أكمل وجه، هناك حاجة لزيادة التدريب المتخصص وبناء القدرات للأطراف الفاعلة في قطاع عدالة الأحداث، وتطوير الادوات اللازمة لدعم إدخال المنهج التصالحي في العمل مع الشباب واليافعين بما في ذلك تطوير نوعية تقارير التحقيق الاجتماعي التي يستخدمها مراقبي السلوك المسؤولين عن مراقبة الأطفال الذين في نزاع مع القانون ورفع التوصيات للمحاكم.

في عام ٢٠١٥، تم تحويل ٣٤٢ طفل فقط من أصل

٤١٠٢

طفل خالفوا القانون في الأردن عن طريق اجراءات التقاضي الرسمية

بالرغم من وجود الضمانات الدستورية، إلا أنه ليس بإمكان جميع الاطفال الذين في تماس مع القانون من الوصول إلى من يمثلهم قانونيا: فقد وجدت الدراسة التي أجريت في عام ٢٠١٢ لجميع المحاكمات أن ٨٣٪ من المتهمين كانوا يفتقرون للتمثيل القانوني خلال مرحلة التحقيق والمرحلة السابقة للمحاكمة، كما كان ٦٨٪ منهم لا يتوفر لهم تمثيل قانوني أمام المحكمة (مركز العدل للمساعدة القانونية، ٢٠١٧). لذا، فإن الوصول إلى المساعدة القانونية المجانية مهم جداً في ضمان حماية الأحداث الذين في تماس مع القانون. كما أن الاحداث الذين تعرضوا للتوقيف لا يصلون بشكل مستمر للبرامج النوعية سواء برامج التأهيل أو برامج الرعاية اللاحقة.

اليافعون والشباب المعرضون لخطر الارتباط بجماعات تروج لاستخدام العنف

على الرغم من أن الأردن ما زال بلداً آمناً نسبياً، إلا أن النزاعات الجارية في الدول المجاورة، ومن ضمنها سوريا والعراق، وتصاعد حدة التطرف العنيف في المنطقة يمثلان خطراً على الشباب في الأردن. وهناك مخاوف لدى الحكومة الأردنية من إغراء الجماعات المسلحة التي تتلقى التأييد من داخل الأردن وخارجه. فقد قُدِّر عدد الأردنيين الذين يقاتلون في سوريا في العام ٢٠١٥ بنحو ٢٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠ مقاتل (مجموعة صوفان، ٢٠١٥). وتشير الدراسات الأولية إلى أن هناك دوافع متنوعة لارتباط الشباب الأردني بجماعات تروج استخدام العنف – أهمها كان التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب (ميرسي كوربس، ٢٠١٥). أما بين السوريين، فإن أكثر فئة معرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة هي من الذكور الذين أعمارهم تتراوح بين ١٢-٢٤ عام، خاصةً ممن هم خارج النظام التعليمي وبعيدون عن شبكات الدعم التقليدية. ومن العوامل التي تسهم في دفع الشباب السوري نحو الانتماء الى الجماعات المسلحة: نقص الفرص التعليمية والاقتصادية والعنف والصدمة والخسارة وانعدام آليات الدعم النفسي (مركز أليرت، ٢٠١٦).

خلال منتدى رفيع المستوى عقد في الأردن بشأن "دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام"، أشار ولي العهد الأمير حسين بن عبدالله الثاني إلى أنه "ينبغي اتخاذ تدابير سريعة لوقف تغذية حرائق الإرهاب بدم شبابنا، الذين هم المستهدفون الرئيسيون من التجنيد، سواء بشكل طوعي أو إجباري، من قبل الجيوش والجماعات المتطرفة" (الأمم المتحدة، نيسان ٢٠١٥). لقد كان الأردن وما زال مشاركاً فاعلاً في عدد من الجهود الدولية التي تسعى لوقف أثر هذه الجماعات، مع اتخاذ خطوات على المستوى الوطني لتأسيس وتعزيز الإستراتيجيات والمؤسسات الوطنية لمكافحة التطرف والعنف. من المهم بمكان حماية حقوق الأطفال بمن فيهم المتهمون بتهديد الأمن، ومنح الأولوية لإعادة تأهيلهم.

حماية الطفل

تسجيل المواليد

تسجيل المواليد هو الخطوة الأولى نحو حماية الأطفال وضمان إمكانية وصولهم للخدمات التي يحتاجونها للبقاء والنماء. حيث تُظهر البيانات أن ٩٩٪ من المواليد في الأردن مسجلون (دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣). إلا أن عددا غير معروفا من الأطفال اللاجئين السوريين في الأردن غير مسجلين. ولد بعض هؤلاء الأطفال في الأردن ولم يقم أهاليهم بتسجيلهم، في حين ولد معظمهم في سوريا ولم يسجلهم أهاليهم قبل فرارهم من هناك. واللاجئين فاقدي شهادة الزواج أو أية وثائق أخرى لإثبات الهوية يواجهون صعوبات أكبر عند تسجيل ولادة أطفالهم في الأردن.

٪٩٩

من المواليد في الأردن مسجلون

البيئة التمكينية لحماية الطفل

لم يسن الأردن حتى الآن "قانون حقوق الطفل" الشامل ليحفظ جميع الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. هذا ونجد القوانين المتعلقة بحقوق الطفل موزعة في عدة أجزاء من التشريعات، ومن ضمنها: قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الأحداث وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الجرائم الالكترونية وقانون الحماية من العنف الاسري (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٤).

لم يسن الأردن حتى الآن "قانون حقوق الطفل" الشامل ليحفظ جميع الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل

وقد تم وضع معايير الجودة في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥ لكافة الخدمات المقدمة لحالات العنف الاسري (الصحية والاجتماعية والتربوية والقانونية، والشرطية والتي تسعى

لمساعدة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للرقي بمستوى خدماتها المقدمة لحالات العنف الأسري وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في العام ٢٠١٤. كما طور المجلس الوطني لشؤون الأسرة معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات دور الرعاية الايوائية لمساعدتها في تحسين خدماتها ومأسستها بصورة تلبي احتياجات الفئات المستفيدة من خدماتها.

تعني البيئة التمكينية لحماية الطفل في الأردن تقديم الاستجابة المناسبة في الوقت المناسب لحالات العنف، ووضع المنهج المتمركز حول الناجين وحقوق الناجين من العنف في صلب عملية الاستجابة. سيكون من الضروري اتباع منهج متعدد الأوجه لزرع عادات حماية الطفل ونتائجها في نظام أوسع للحماية: فالمنظمات المشاركة في أعمال حماية الطفل بحاجة لتحسين قدراتها وجهودها لضمان الحفاظ على الموظفين، كما أن التدخلات بحاجة للتعزيز، وهناك حاجة لشبكة إحالة أقوى بين مقدمي الخدمة. ويعني المنهج المتمركز حول الناجين وجود قدرة مهنية متينة مدعومة بأفضل الممارسات للتدخلات وأنظمة الرصد.

التوصيات

- الحد من ظاهرة العنف ضد الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنازل والمدارس والمجتمعات ودور الرعاية من خلال التوعية وتنفيذ التشريعات وبرامج الوقاية.
- ضمان الاستجابة السليمة لحالات العنف ضد النساء والأطفال من خلال تنفيذ الإطار الوطني لحماية الأسرة وإدارة الحالات بما في ذلك نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
- مأسسة تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف لعام ٢٠١٤، إلى جانب تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الرعاية الايوائية لعام ٢٠١٦ على المستوى الوطني.
- مكافحة عمل الأطفال من خلال معالجة الفقر ونقص فرص كسب الرزق بين الأسر الضعيفة، وتقديم الخدمات للأطفال المتضررين من جراء ذلك.
- تحديث الإطار الوطني الأردني لمكافحة عمل الأطفال.
- التنفيذ الكامل لقانون الأحداث، وضمان تنفيذ برامج التحويل والتسوية وبدائل التوقيف لمصلحة الأحداث الجانحين.
- معالجة مشكلة زواج الأطفال المتنامية بين الفتيات في الأردن، بمن فيهن الفتيات السوريات، من خلال إشراك المحاكم الشرعية ورفع الوعي لدى الفتيات والوالدين، وتقديم دعم أكبر لتعليم الفتيات حتى عمر ١٨ عام، وتقديم فرص لكسب الرزق للأسر.
- التوسع في برامج الرعاية الأسرية البديلة لضمان تقديم الرعاية للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية في سياق أسري.
- وضع قانون للطفل، وخطة عمل متوافقة مع حماية الأطفال لضمان معالجة الفجوات القائمة ذات العلاقة بحقوق الطفل.
- مراجعة قانون العقوبات من أجل حماية الناجين من العنف ولتتماشى التشريعات الوطنية مع التزامات الأردن الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- بناء قدرات نظام حماية الأطفال لتتمكن من الاستجابة لقضايا حماية الطفل بطريقة تراعي حاجات الضحايا.

الشباب

إن أكثر من ٦٣٪ من السكان في الأردن هم من فئة الشباب الذين لم يتجاوزوا سن الثلاثين. منهم ٤٧٪ من الإناث في حين أن٣٢٪ من الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما (الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥).
وقد بدأت نسبة السكان تحت سن الخامسة بالانخفاض مع تقدم هذه النسبة من السكان في العمر وانضمامها للقوة العاملة، مما يعني ان هذا التحول الديمغرافي يمثل فرصة اقتصادية فريدة للأردن، بانضمام أكبر عدد من الأفراد للقوة العاملة وارتفاع نسبة الراشدين العاملين بالنسبة للمعالين. (دائرة الاحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية، ٢٠١٣)

الشباب

ولتحقيق منافع لهذا العدد فوق المعتاد من الراشدين ممن هم في سن العمل ، فمن المحتم الاستثمار في هؤلاء الشباب منذ الآن في هذه المرحلة العمرية لضمان إكسابهم المهارات وطرق التفكير التي تؤهلهم لقيادة الاقتصاد والمجتمع ببلوغهم سن الرشد. إلا أن هناك تحديات تحول دون القيام بذلك، فغالبية الشباب في الأردن متعلمين ومتواصلين مع المجتمع العالمي، لكن الفرصة الكبيرة التي يرونها في العالم وفي أنفسهم كثيراً ما تكون مغايرة للواقع السياسي والاقتصادي الذي يواجهون عندما يبلغون سن الرشد.

ويواجه الشباب السوريون مستقبلاً أصعب. فالحاجة لمصدر دخل كثيراً ما يدفع اللاجئين الشباب إلى التسرب من المدرسة وإعالة الأسرة أو الانخراط في أعمال استغلالية أو الزواج المبكر. ولا تزال فرص التعليم العالي والعمل محدودة. فهناك نقص في الأمن المكاني في الحرم الجامعي/الكلية وتمييز بشكل يومي في المجتمعات المضيفة، وحالة حزن نابعة من الانفصال عن الأهل وفقدانهم، وآثار الصدمة من الأحداث التي عاصروها في سوريا والتي تهدد صحتهم العقلية ونموهم النفسي الاجتماعي، مع فرص ضئيلة لإدارة أو تحويل هذه الصدمة بشكل مستدام.

فالحاجة لمصدر دخل كثيراً ما يدفع اللاجئين الشباب إلى التسرب من المدرسة وإعالة الأسرة أو الانخراط في أعمال استغلالية أو الزواج المبكر.

ومن المجموعات المستضعفة الأخرى، الشباب ذوي الإعاقة: حيث يواجه هؤلاء الشباب صعوبات في الوصول إلى الخدمات والبرامج. فمعظم البرامج الحكومية لا تضم حالياً خططاً محددة لشمول الشباب ذوي الإعاقة.

تعد بطالة الشباب من القضايا الهامة في الأردن، فمعدلات البطالة أعلى من المعدلات العالمية بشكل ملحوظ. وصل معدل بطالة الشباب في عام ٢٠١٦، إلى ٤٢,٦٪ بين الفئات العمرية ١٥-١٩ سنة و٣٣٪ للفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاما (دائرة الإحصاءات العامة، نيسان ٢٠١٦).

وقد كانت أقل معدلات البطالة بين من لا يحملون شهادة التعليم الأساسي حيث بلغت (١٣,٤٪) في حين كانت أعلى نسبة بطالة بين ذوي التعليم ما بعد المرحلة الثانوية

(٢٧,٨٪). وكان معدل البطالة ٥٦,١٪ بين الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٢٤ عاماً لنفس السنة، أي أنه أعلى بأربع مرات من المعدل العالمي، في حين بلغ معدل البطالة ٢٨,٨٪ بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاما (البنك الدولي، ٢٠١٧).

ومن غير المرجح أن تعمل اللاجئات السوريات تحديدا (انظر إلى الرسم). حيث يؤدي عدم القدرة على العثور على وظيفة إلى سعي العديد من الشباب للعمل في القطاع غير الرسمي والذي يتميز بانخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة وظروف العمل السيئة والعقود غير الملزمة أو المؤقتة أو العقود اللفظية، حيث ينخرط بالعمل في هذا القطاع ما نسبته ٥٣,٢ ٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ عاما. وتعتبر "الواسطة (أي المحاباة أو الحواجز الهيكلية القائمة على العلاقات الأسرية) من المعيقات الرئيسية في وجه الشباب للحصول على فرص عمل (العارف، ٢٠١٤).

٥٣,٢٪

من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ عاما نخرط بالعمل في القطاع غير الرسمي

الشكل ٨: مشاركة الشباب (١٥-٢٤ عاماً) في القوى العاملة حسب العمر والجنس والمجتمع

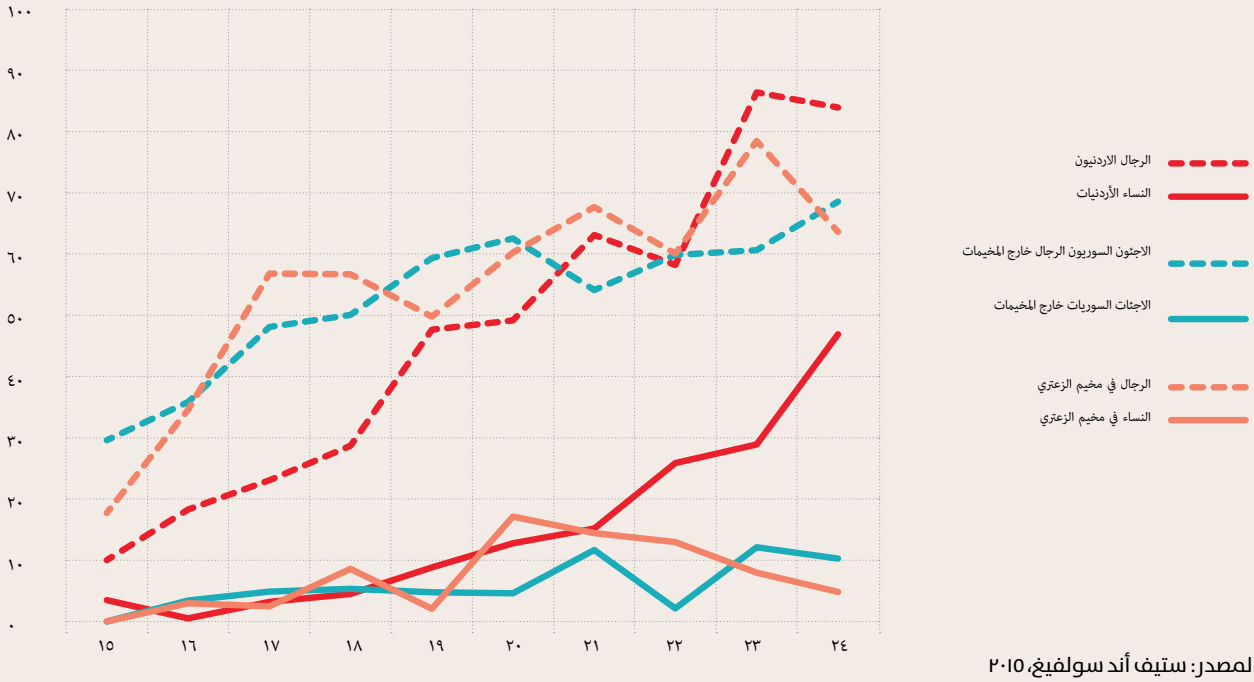

المصدر: ستيف أند سولفيغ،٢٠١٥

في هذه الأثناء، أشارت الشركات إلى افتقار الخريجين الشباب للمهارات التي يتطلبها القطاع الخاص بسبب النظام التعليمي الذي يركز على التعلم عن طريق الحفظ بدلاً من التركيز على مهارات حل المشكلات والتواصل. ويؤثر عدم التطابق هذا بين المهارات التي يملكها الخريجون الشباب وحاجات سوق العمل على ٥٢,٤٪ من الشباب العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٩ عاماً (باروتشي ومريان، ٢٠١٤). تركز بعض منظمات المجتمع المحلي على إعداد الشباب للعمل، وتقديم المعلومات بشأن فرص العمل، كما تسعى الحكومة لخلق فرص العمل وتطوير مهارات الشباب الباحثين عن العمل لتتوافق مع فرص العمل في القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، تسعى عدة منظمات بشكل رئيسي في عمان وإربد للتشجيع على ريادة الأعمال بين الشباب من أجل تنويع فرص كسب الرزق (مختبر ومضة البحثي، ٢٠١٤)، وبالرغم من ذلك وحتى الآن فإن هذه المبادرات ليست بالحجم الكافي لحل أزمة بطالة الشباب.

أشارت الشركات إلى افتقار الخريجين الشباب للمهارات التي يتطلبها القطاع الخاص بسبب النظام التعليمي الذي يركز على التعلم عن طريق الحفظ بدلاً من التركيز على مهارات حل المشكلات والتواصل

الشباب

إن المشاركة المدنية والسياسية للشباب مهمة من أجل ضمان إشراك الشباب في عملية اتخاذ القرار لأنفسهم ومجتمعاتهم. لكن العديد من الشباب الأردنيين لا يرون أنفسهم طرفا فاعلا في دولتهم أو مجتمعهم، كما أن معظم الأردنيين الذين لم يتجاوزوا سن الثلاثين لا يشاركون في الانتخابات بسبب اعتقادهم بأن السلطة التشريعية غير مؤهلة أو فاعلة (يوم وسمور، ٢٠١٧). كما يعتقد الشباب في الأردن أن الحركة السياسية تحكمها عوامل خارج سيطرتهم كالروابط العشائرية الإرادة السياسية العليا والثروة الموروثة والمكانة العائلية في المجتمع. ولم تحقق الحركات الشبابية التي ظهرت قبل انتخابات عام ٢٠١٦ تقدماً كبيراً لأن القرارات عادة ما تتخذ بناء على الهوية العشائرية بدلاً من الأنظمة السياسية.

العديد من الشباب الأردنيين لا يرون أنفسهم طرفا فاعلا في دولتهم أو مجتمعهم، كما أن معظم الأردنيين الذين لم يتجاوزوا سن الثلاثين لا يشاركون في الانتخابات بسبب اعتقادهم بأن السلطة التشريعية غير مؤهلة أو فاعلة

إن فرصة المشاركة المدنية في الأردن محدودة. من الشباب الذكور ثمانية بالمئة فقط وأربعة بالمئة فقط من الشابات هم أعضاء في جماعات مدنية، وهي نسب أقل بكثير من النسب في دول الإقليم (انظر إلى الرسم أدناه). هذا ولا تحدد الحالة الاقتصادية أو درجة التمثيل السياسي ما هي النشاطات المدنية التي يقوم بها الشباب، إلا أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر ترتبط ارتباطا إيجابيا بالمشاركة المدنية (ميرسي كور، ٢٠١٢). فعادة ما يسعى هؤلاء الشباب المشاركون في هذه الأنشطة للحصول على فرص بناء المهارات، مما يعزز ويرفع مستوى التقدير لمشاركتهم في هذه الأنشطة وبالتالي يسهم بجذب فرص التوظيف.

الشكل ٩: النسبة المئوية للشباب الأعضاء في المجموعات المدنية حسب الجنس والدولة

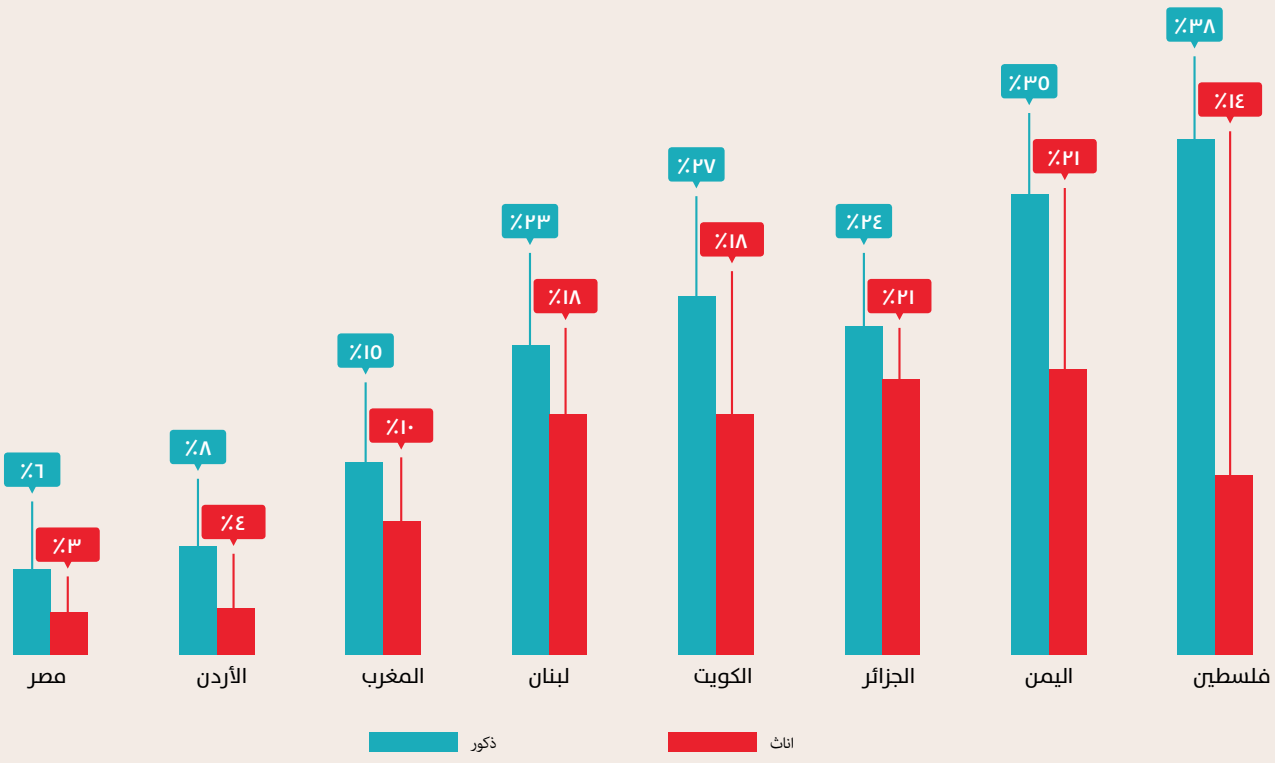

المصدر: ميرسي كوربس، ٢٠١٢

استخدم أكثر من خمسي الشباب في الأردن ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاما الإنترنت مدة خمس سنوات على الأقل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٦). ويعتقد نحو ٤١٪ من الشباب في الأردن أن الإعلام في البلاد لا ينشر الأخبار بموضوعية. في حين أشار ٤٠٪ إلى أن المواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية غير دقيقة أو موثوقة، وأفاد ٧٢٪ من الشباب أنهم يعتمدون على الإنترنت للاطلاع على الأخبار والأحداث الجارية أولا بأول. أما بالنسبة للتعبير السياسي الشخصي فهو مقيد بسبب التوسع في قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ الذي يقيد حرية التعبير، خاصةً بعد اعتقال مئات الصحفيين والطلبة وكتاب المدونات الالكترونية بسبب انتقاداتهم وأفكارهم التي "أخلت بالنظام العام" (يوم وسمور، ٢٠١٧). وفي مسح للشباب ممن تتراوح اعمارهم بين ١٨-٢٩ عاما، اتفق ٨٠٪ منهم أن عليهم أخذ الحيطة والحذر بالتعبير بحرية عن أنفسهم، وهناك ٥١٪ قلقون بشأن تفقد الحكومة ما يقومون به على الإنترنت. (اليونيسكو والاتحاد الأوروبي، ٢٠١٥).

٤١٪

من الشباب في الأردن يعتقدون ان الاعلام في الدولة لا ينشر الاخبار بموضوعية

وفقاً للمشاورات التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير، فقد تضمنت معيقات المشاركة المدنية والسياسية: محدودية الفرص، وتدني الوعي بتوفر هذه الفرص؛ والفصل بين فرص المشاركة وحياتهم اليومية؛ والخوف من ازدياد انعدام الأمن، سيما وان الدعوة للتغيير في الدول المجاورة أدت إلى انتشار واسع للعنف والنزاعات. وتعيق العادات الاجتماعية معظم الفئات المهمشة من المشاركة، خاصةً الشابات واللاجئين والشباب ذوي الإعاقة والشباب في نزاع مع القانون. ويعتقد غالبية الشباب (٥٥٪) أن القوانين لا تنطبق على الجميع بالتساوي. (المسح الوطني للشباب).

الشباب

تسعى الحكومة لتحسين سبل عيش الشباب من خلال تضمين الجهود الإصلاحية التي تركز على الشباب في إستراتيجية التنمية الوطنية لرؤية ٢٠٢٥.

نحو ثلثي الشباب الأردنيين يعتبرون أنفسهم سعداء، على الرغم من مخاوفهم بشأن مستقبلهم. ومن الأسباب الرئيسية لسعادتهم الأسرة (٢٩٪)، والأصدقاء/ العلاقات (٢٢٪)، والصحة الجيدة (١٥٪). أما عدم السعادة فينبع من ارتفاع تكاليف المعيشة (١٧٪)، وعدم الرضا (١٣٪)، والبيئة التعليمية (١٣٪)، والصعوبات المادية للأسرة (١٢٪) (اليونيسكو والاتحاد الأوروبي، ٢٠١٥). للأسف، فإن تفاصيل هذه الإحصائيات وفق الجنس والإعاقة والمحافظات غير متاح في الدراسات الحالية.

على الرغم من أن الشباب يفيدون بأنهم يتقبلون الآخرين (اليونيسكو والاتحاد الأوروبي، ٢٠١٥)، إلا أن الشباب السوري يواجه تحديات في الاندماج في المجتمع، لأنه يُعتبر منافساً على الموارد والفرص الشحيحة. فقد أشار أكثر من نصف الشباب السوريين إلى ارتكاب الطلبة الأردنيين للعنف الجسدي. إضافة إلى ذلك، فقد أقر كل من الطلبة الأردنيين والسوريين بأن مواقف المعلمين السلبية تجاه الطلبة السوريين وعدم قدرتهم على حل المشكلات التي تقع في الغرفة الصفية يؤدي إلى العنف داخل المدرسة وخارجها. (أجيال من أجل السلام، ٢٠١٥). ولتجنب التوترات، كثيراً ما تلجأ النساء السوريات للانعزال في المنزل وإخراج أطفالهن من المدارس.

تسعى الحكومة لتحسين سبل عيش الشباب من خلال تضمين الجهود الإصلاحية التي تركز على الشباب في إستراتيجية التنمية الوطنية لرؤية ٢٠٢٥. وهي تعمل على توسعة شبكتها المكونة من ٨٠ مركز شبابي وغيرها من المرافق لمنح الشباب فرص المشاركة في أنشطة إنتاجية وإبداعية ورياضية خارج نطاق الغرفة الصفية، ولرعاية التفاهم والتماسك الاجتماعي بين فئات السكان. كما تشمل خطة الاستجابة للأزمة السورية التي وضعتها الحكومة الأردنية على بعض التمويل لتطوير بيئات تعليمية آمنة خالية من العنف في المجتمعات المضيفة، وفي مخيمات اللاجئين، لكن هذه الجهود مركزة بشكل أكبر على إنشاء البنية التحتية للراشدين بدلاً من تعزيز سبل العيش من خلال التبادل الثقافي والرياضي للشباب السوري.

تم تأسيس وزارة الشباب وهيئتها الإدارية في عام ١٩٨٤ لدعم الشباب وبالتساوي ثقافياً واجتماعياً ورياضياً واقتصادياً من خلال الرياضة وسبل العيش وإنشاء قنوات تواصل مباشرة بين الشباب والوزارة. إلا أن قدرات الوزارة ومعرفتها بسبل دعم تنمية الشباب محدودة. فميزانيتها المنخفضة (التي يُخصص منها ٤٢٪ للإدارة وخدمات الدعم) تحد من قدرتها على الاستجابة لحاجات الشباب.

وستسعى الإستراتيجية الوطنية الجديدة للشباب التي وضعتها وزارة الشباب للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٦ لتناول قضايا الشباب في الأردن بشكل ممنهج ضمن سياق إقليمي أوسع. وستتناول قضايا الصحة، والتعليم، والتطرف العنيف، والمشاركة والمواطنة الفاعلة، والتمكين الاقتصادي، ومواضيع مشتركة بين القطاعات مثل النوع الاجتماعي والمساواة، مع التركيز بشكل خاص على فئات محددة مهددة ومهمشة من الشباب.

التوصيات:

- الاستثمار في تأهيل الشباب بالمهارات الحياتية ومهارات العمل والريادة وأساليب التفكير اللازمة لقيادة الاقتصاد والمجتمع أثناء انتقالهم لمرحلة الرشد.
- ضمان شمول البرامج الحكومية خططاً محددة لدمج الشباب المهمشين ومنهم ذوي الإعاقة والشباب اللاجئين والفتيات، ومعالجة قضية التمييز ضد الفئات الضعيفة من الشباب.
- تحسين جودة التعليم من أجل إعداد الشباب بشكل أفضل للانضمام للقوى العاملة، ويشمل ذلك التركيز على التعليم التفاعلي التشاركي النشط بالإضافة الى التركيز على مهارات حل المشكلات والتواصل بدلاً من التعلم عن طريق الحفظ. وادماج التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والتفكير التحليلي والتفكير المستقبلي في المناهج الدراسية في التعليم العام والعالي
- تعزيز الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة من أجل التوسع أو تطوير برامج الانتقال من المدرسة إلى العمل وبرامج التدريب في مواقع العمل وتحديث مواقع البحث عن فرص العمل والتحفيز على استخدامها، ومن ناحية العرض: خلق فرص العمل.
- ضمان توافر الفرص للشباب ليعبروا عن آرائهم بشأن الفجوات في السياسات وتسليط الضوء على الفجوات في الخدمات التي تلبي حاجاتهم الخاصة.
- تطوير منصات محسنة للشباب، خاصةً الشابات، للتواصل فيما بينهم.
- ضمان إشراك الشباب- خاصةً الشابات والفئات الضعيفة- بشكل كامل في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشباب.
- توسيع فرص مشاركة الشباب.

المضي قدماً

فبعد مرور ثمانية سنوات على بداية الربيع العربي وسبع سنوات على الأزمة في سوريا، لا زال الأردن محافظا على استقراره نسبيا في إقليم شديد التقلبات. بالرغم من استحالة التنبؤ بالسنوات الخمس القادمة بأي قدر من اليقين، فبلا شك سيواجه الأردن المزيد من التحولات الإقليمية السياسية والاقتصادية، فضلا عن تراجعٍ وارتفاعٍ في تدفق اللاجئين.

من المهم أن يستثمر جميع الشركاء من كافة القطاعات في بناء المنعة اللازمة لتمكين الأردن من تعزيز أنظمته الوطنية ليكون قادراً على التكيف مع العواصف القادمة، وضمان تمتع جميع الأطفال في الاردن بنوعية حياة جيدة. ويبدأ كل ذلك بالتحقق من مرونة في الخدمات الحكومية والشركات والمجتمعات عندما نضمن للأطفال التعليم الجيد ويتمتعون بالصحة والحماية.

من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن يحققها الأردن الاستثمار في صحة ورفاه ونمو الجيل القادم، بما في ذلك تطوير مرحلة الطفولة المبكرة لضمان رعاية محفزة من بداية حياتهم. وبانتقال الأطفال إلى الغرف الصفية، ينبغي أن تكون بيئتهم المدرسية داعمة ومثيرة للتحدي، من أجل إكسابهم مهارات الحياة اليومية المطلوبة في سوق العمل والتي يمكن أن تبقى معهم بعد التخرج وتساعدهم في اختراق عالم العمل.

وبغية تمتع الأطفال بحقوقهم المكفولة لهم، ينبغي أن تتوفر مجموعة كاملة من القوانين والسياسات الصديقة للطفل لدعم الأنظمة الحكومية القوية ومجتمع مدني مستقل. ويجب أن يتوفر في صميم الأنظمة القوية الكفاءات البشرية المبدعة والدائمة، والقدرات التقنية والمالية، والتي ستنمو وتتغير تدريجيا نحو تحقيق مصفوفة حقوق الطفل لكل طفل في المملكة الأردنية الهاشمية.

المراجع

العارف، جمانة (آذار ٢٠١٤). "Wasta Once Again Hampering Arab Youth Chances for a Dignified Life." (الواسطة تعيق مرة أخرى فرص الشباب العربي في حياة كريمة) تم الوصول إليه من خلال الرابط: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/wasta-hampering-arab-youth-chances-dignified-life

الجزيرة (نيسان ٢٠١٦). "Jordan closes Muslim Brotherhood headquarters in Amman." (الأردن يغلق مقر الإخوان المسلمين في عمان). تم الوصول إليه من خلال الرابط: http://www.aljazeera.com/news/٢٠١٦/٠٤/jordan-closes-muslim-brotherhood-headquarters-amman-٢٠١٦٠٤١٣١١٤٠٤٩٥٣٦.html

المونيتر (آب ٢٠١٥). "Jordanian schools passed ٣٤٩ Not one student in critical exam." (لم ينجح أحد في ٣٤٩ مدرسة أردنية في امتحان في غاية الأهمية). تم الوصول إليه من خلال الرابط: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/٢٠١٥/٠٨/jordan-official-exam-tawjihi-failure-students-education.html

مركز أليرت (٢٠١٦). Why Young Syrians Choose to Fight: Vulnerability and resilience to recruitment by violent extremist groups in Syria (أسباب اختيار الشباب السوريين القتال: الضعف والصمود أمام التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا).

باركوتشي وفالنتينا ونادر مريان (٢٠١٤). Labour market transitions of young women and men in Jordan. (التحولات في سوق العمل للشابات والشبان في الأردن). جنيف: منظمة العمل الدولية.

لجنة حقوق الطفل (٢٠١٤). Concluding observations on the combined fourth and fifth periodic reports of Jordan. (ملاحظات ختامية بشأن التقريرين الرابع والخامس الدوريين في الأردن). نيويورك: الأمم المتحدة.

ديفيرو، ستيفان (٢٠١٥). Social Protection and Safety Nets in the Middle East and North Africa (الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). برنامج الأغذية العالمي ومعهد دراسات التنمية.

إل كوغالي، وصفاء وكارولاين كرافت (٢٠١٥). Expanding Opportunities for the Next Generation: Early Childhood Development in the Middle East and North Africa (توسيع الفرص أمام الجيل القادم: تنمية الطفولة المبكرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا). العاصمة واشنطن: البنك الدولي.

أجيال من أجل السلام (٢٠١٥). Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing perceptions of social conflict and cohesion in three host communities (المستضيفون الأردنيون واللاجئون السوريون: مقارنة بين تصورات النزاع والتماسك الاجتماعي في ثلاثة مجتمعات مستضيفة).

غوبتا ن. وآخرون (٢٠١٢). "Childhood obesity in developing countries: epidemiology, determinants, and prevention." (السمنة في مرحلة الطفولة في الدول النامية: علم الأوبئة والمحددات والوقاية). إندوكرين ريفيوز، المجلد ٣٣، رقم ١.

هاغن-زانكر وآخرون (٢٠١٧). « Cash transfers for refugees: The economic and social effects of a programme in Jordan» (التحويلات النقدية للاجئين: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج في الأردن.) معهد التنمية الخارجية.

هلسة، ي. وآخرون.٢٠١٠ "Benefit-incidence analysis of government spending on Ministry of Health outpatient services in Jordan." (تحليل حالات الاستفادة لإنفاق الحكومة على خدمات المرضى الخارجيين التابعة لوزارة الصحة). المجلة الصحية لشرق المتوسط، العدد ١٦، رقم ٥.

مجلس الصحة العالي (٢٠١٣). تعزيز الأنظمة الصحية ٢: الموارد البشرية للتقييم الصحي.

هيومن رايتس ووتش (٢٠١٤). Honoring the Killers: Justice Denied For «Honor» Crimes in Jordan (تكريم القتلة: منع العدالة في جرائم «الشرف» في الأردن). تم الوصول إليه من خلال الرابط: www.hrw.org/report/٢٠٠٤/٠٤/١٩/honoring-killers/justice-denied-honor-crimes-jordan

مركز الهوية (٢٠١٤). Map of Political Parties and Movements in Jordan (خريطة الأحزاب والحركات السياسية في الأردن).

جوردان تايمز (٣١ آب ٢٠١٦). . "Data from Chief Islamic Justice Department as quieted by Higher Population Council" (بيانات من قاضي القضاة كما وضحها المجلس الأعلى للسكان) تم الوصول إليه من خلال الرابط: www.jordantimes.com/news/local/١٣٥--cent-married-women-were-minors-wedding-day%E٢%٨٠%٩٩

جوردان تايمز (٥ أيلول ٢٠١٦). "The real treasure is in the minds of our children." (الكنز الحقيقي موجود في عقول أطفالنا). تم الوصول إليه من خلال

الرابط: www.jordantimes.com/news/local/real-treasure-minds-our-٩٩٪٨٠٪children٪E٢
الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (٢٠١٥). تعداد المساكن والسكان في الأردن.

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (نيسان ٢٠١٦). معدلات البطالة في الربع الأول من عام ٢٠١٦.

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية (٢٠١٣). مسح سكان الأردن وصحة الأسرة ٢٠١٢. كالفرتون، ماريلاند: دائرة الإحصاءات العامة وشركة أي سي إف الدولية.

الأردن، مجلس الصحة العالي (٢٠١٣). المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية، التقرير السنوي، ٢٠١٣.

الأردن، مجلس الصحة العالي (٢٠١٥). الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي في الأردن ٢٠١٥ – ٢٠١٩.

الأردن، وزارة التعليم (٢٠١٤). تقرير إحصائي ١٥/٢٠١٤.

الأردن، وزارة التعليم واللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية واليونيسف (٢٠١٤). The Early Development Instrument: Measuring Jordanian Children Readiness to Learn (أداة التنمية المبكرة: قياس استعداد الاطفال الأردنيين للتعلم).

الأردن، وزارة الصحة (٢٠٠٨). الدراسة الوطنية للوفيات الأمهات في الأردن، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.
الأردن، وزارة الصحة (٢٠١٥). التقرير السنوي لمديرية الصحة.

الأردن، وزارة الصحة واليونيسف والتحالف العالمي لتحسين التغذية (Gain) ٢٠١١. المسح الوطني للمغذيات الدقيقة- الأردن ٢٠١٠ عمان: وزارة الصحة.

الأردن وزارة التنمية الاجتماعية (سيصدر قريباً). Inception Report: To Develop Short and Long Term Strategies for Supporting Children Living and/or Working on the Streets and Their Families in Amman, Jordan (التقرير الأولي: وضع استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لدعم الأطفال الذين يعيشون و/ أو يعملون في الشوارع وأسرهم في عمان، الأردن).

الأردن، وزارة المياه والري (٢٠١٦). الإستراتيجية الوطنية الأردنية للمياه ٢٠١٦ – ٢٠٢٥.

الأردن، اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦). التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج. إستراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ – ٢٠٢٥.

الأردن، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠١٥). تقرير بشأن وضع الأسرة الأردنية.

مركز العدل للمساعدة القانونية (٢٠١٧). «واقع المساعدة القانونية في الأردن» تم الوصول إليه من: http://www.jcla-org.com/en/legal-aid-jordan.

ميرسي كور (٢٠١٢). Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes (الإشراك المدني للشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل للدوافع والنتائج الرئيسية).

ميرسي كور (٢٠١٥). From Jordan to Jihad: The Lure of Syria›s Violent Extremist Groups. (من الأردن إلى الجهاد: إغراء الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا).

المركز الوطني لإحصاءات التعليم (٢٠١٥). Trends in International Mathematics and Science Study.“» (الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية، تيمس). تم الوصول إليه من الرابط التالي: https://nces.ed.gov/timss/

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٦). Youth in the MENA Region: How to bring them in
(الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيفية جذبهم).

منظمة ريتش واليونيسف (٢٠١٤). Syrian Refugees Staying in Informal Tented Settlements in Jordan: Multi-Sectoral Assessment Report. (اللاجئون السوريون المقيمون في مخيمات غير رسمية في الأردن: تقرير تقييم متعدد القطاعات).

مجوعة صوفان (٢٠١٥). Foreign Fighters: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq (المقاتلون الأجانب: تقييم محدث لتدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق)

ستيف وسفين إريك وسولفيغ هيلساند (٢٠١٥). Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market.. (أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني). منظمة العمل الدولية ومنظمة فافو.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٣). Gender-based violence and child protection among Syrian refugees in Jordan (العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن)

اليونيسكو (٢٠١٥). Education for All ٢٠٠٠-٢٠١٥: Achievements and Challenges (التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات).

اليونيسكو والاتحاد الأوروبي (٢٠١٥). NET-MED Youth Project: Jordan Youth Media Perception Survey Ages ١٨-٢٩ (مشروع نيت-ميد يوث: دراسة استقصائية لرؤية الشباب الأردني من عمر ١٨ – ٢٩ عاماً للإعلام).

معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٢). Opportunities lost: The impact of grade repetition and early school leaving (الفرص المفقودة: أثر إعادة الصف الدراسي وترك المدرسة مبكراً)

معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٧). الأردن. تم الوصول إليه من: http://uis.unesco.org/country/JO

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٥). Jordan Refugee Response - Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey May ٢٠١٥ (الاستجابة الأردنية للاجئين – مسح خط الأساس لإطار عمل تقييم الثغرات في أيار ٢٠١٥)

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٣٠ حزيران ٢٠١٦). تقرير إحصائي خارجي بشأن العراقيين المسجلين.

اليونيسف (٢٠١٤أ). Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari (تقييم خط الاساس لعمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري)

اليونيسف (٢٠١٤ب). Jordan Country Report on Out of School Children (التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة في الأردن).

اليونيسف (٢٠١٥). Preliminary Report, Expanded Programme on Immunization Coverage Survey ٢٠١٥ (التقرير التمهيدي، المسح الموسع لبرنامج تغطية التحصين لعام ٢٠١٥)

اليونيسف (٢٠١٦أ). Running on Empty: The situation of Syrian children in host communities in Jordan (العمل على الفراغ: وضع الأطفال السوريين في المجتمعات المستضيفة في الأردن).

اليونيسف (٢٠١٤ب). A Qualitative Report on Children from Marginalized Jordanian Ethnic Groups. (تقرير نوعي حول الأطفال من الفئات العرقية الأردنية المهمشة)

اليونيسف وشركة جون سنو (٢٠١٣). Jordan Perinatal and Neonatal Mortality Study (دراسة الوفيات في الفترة المحيطة للولادة ووفيات الأطفال حديثي الولادة)

اليونيسف وجامعة تورنتو (٢٠١٥). Maternal and Child Health in the Middle East and North Africa (صحة الأم والطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية (٢٠١٥). Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation (برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي)

الأمم المتحدة (نيسان ٢٠١٥). 'Stop Feeding Terrorism with Blood of Our Youth,' Jordan's Crown Prince Tells Security Council during Debate on Violent Extremism. (ولي عهد الأردن يقول لمجلس الأمن خلال منتدى حول التطرف العنيف: «أوقفوا تغذية الإرهاب بدماء شبابنا»)، تم الوصول إليه من خلال الرابط: doc.htm.sc١١٨٧٢/٢٠١٥/http://www.un.org/press/en

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤). Labour Market: The Case of Vocational Training in Jordan (سوق العمل: وضع التدريب المهني في الأردن).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٢). Thinking Differently about the Poor: Findings from Poverty Pockets Survey in Jordan (التفكير على نحو مختلف بشأن الفقراء: نتائج من مسح جيوب الفقر في الأردن).

خط الأساس لإطار تقييم الضعف (٢٠١٥)

مختبر ومضة البحثي (٢٠١٥). Country Insights: Exploring trends and challenges to scale for startups in Egypt, Jordan, Lebanon and the UAE (رؤى قطرية: استكشاف الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة).

مؤسسة وانت (WANT) (٢٠١٦). Trapped Between Destructive Choices: Radicalisation Drivers Affecting Youth in Jordan (محاصرون بين خيارات مدمرة: دوافع التطرف تؤثر على الشباب في الأردن).

البنك الدولي (٢٠١٦أ). Special Focus: Advancing human capital development in Jordan through education sector reforms (تركيز خاص: تطوير تنمية رأس المال البشري في الأردن من خلال إصلاح قطاع التعليم).

البنك الدولي (٢٠١٦ب). Aide-memoire, Joint Donors' Implementation Support Mission in February ٢٠١٦ (مذكرة: بعثة دعم التنفيذ المشتركة للجهات المانحة في شباط ٢٠١٦). مشروع إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة الثاني.

البنك الدولي (٢٠١٧). Unemployment, youth total (% of total labor force ages ١٥-٢٤). (البطالة، إجمالي الشباب (٪إجمالي القوى العاملة من عمر ١٥-٢٤ سنة)). تم الوصول إليه من خلال الرابط: http://data.worldbank.org/indicator/ZS.١٥٢٤.SL.UEM

منظمة الصحة العالمية (٢٠١٦). Assessing Inequity in the Use of Health Services by Children and Adolescents in Jordan (تقييم عدم المساواة في استخدام الأطفال والمراهقين للخدمات الصحية في الأردن)

المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط (٢٠٠٦). Health Systems Profile of Jordan (لمحة حول النظم الصحية في الأردن). مرصد النظم الصحية الإقليمي. تم الوصول إليه من خلال الرابط التالي: http://apps.who.int/medicinedocs/documents/s١٧٢٩٦e/s١٧٢٩٦e.pdf

يوم وشون وكاترينا سمور (٢٠١٧). "Counterterrorism and Youth Radicalization in Jordan: Social and Political Dimensions." (مكافحة الإرهاب وتطرف الشباب في الأردن: الأبعاد الاجتماعية والسياسية). مركز مكافحة الإرهاب Combating Terrorism Centre Sentinel))، المجلد ١٠، الإصدار ٤.

غيث وزريقات وهديل أبو شمة (٢٠١٥). Social Protection and Safety Nets in Jordan (الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في الأردن) برنامج الأغذية العالمي ومركز الحماية الاجتماعية التابع لمعهد دراسات التنمية.

اليونيسف
لكل طفل

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS